دور الشراكة المجتمعية في دعم رأس المال الاجتماعي

دراسة ميدانية في بعض المؤسسات المجتمعية بمدينة الهفوف

The Role of Community Partnership in Supporting Social Capital

A field study in some community institutions in Hofuf city

إعداد

مريم بنت فهيد بن سعد الدوسري

Maryam Fahid Al-Dosari

باحثة ماجستير بكلية الآداب جامعة الملك فيصل

ا.د/ سناء مبروك

Prof. Sanaa Mabrouk

استاذ الأنثروبولوجيا كليه الآداب جامعة الملك فيصل

Doi: 10.21608/ajahs.2025.404416

استلام البحث ٩ / ١٠ / ٢٠٢٤

قبول البحث ٨/ ١١ / ٢٠٢٤

الدوسري، مريم بنت فهيد بن سعد و مبروك، سناء (٢٠٢٥). دور الشراكة المجتمعية في دعم رأس المال الاجتماعي - دراسة ميدانية في بعض المؤسسات المجتمعية بمدينة الهفوف. ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٣٤)، ٣٦٧ – ٤١٤.

http://ajahs.journals.ekb.eg

دور الشراكة المجتمعية في دعم رأس المال الاجتماعي
دراسة ميدانية في بعض المؤسسات المجتمعية بمدينة الهفوف

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على دور الشراكة المجتمعية في دعم رأس المال الاجتماعي من خلال التعرف على واقع التعاون بين مؤسسات المجتمع، ومتطلبات إقامة شراكة فاعلة، وكذلك التعرف على مؤشرات رأس المال الاجتماعي في الشراكة المجتمعية، وتقديم المقترحات اللازمة من أجل تدعيم رأس المال الاجتماعي. ولتحقيق ذلك الهدف؛ اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة ، وذلك من خلال تصميم دليل خاص بدراسة الحالة، كما استعانت الباحثة بالأدوات التالية: الملاحظة والمقابلة المتعمقة والصور الفوتوغرافية . وعليه طبقت الدراسة في كلٍّ من:

-أمانة الأحساء ممثلة بإدارة الشراكة و المسؤولية الإجتماعية.
-جامعة الملك فيصل (إدارة تطوير الشراكة المجتمعية – وحدة تنمية المرآة).
-نادي الأحساء الأدبي.
-جمعية فتاة الأحساء التنموية الخيرية.
-جمعية تحفيظ القرآن بالأحساء (خير).
-جمعية مكافحة السرطان الخيرية بالأحساء (تفاؤل).
-جمعية التنمية الأسرية بالأحساء (أسرية).
-جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء .
-مركز أفلاذ وشمل بالأحساء .

وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكة المجتمعية تسهم في تكامل النسق بين القطاعات المؤسسية؛ إذ أظهرت الدراسة عدم اقتصار الشراكة على قطاع محدد، بل إنها تشمل القطاعات كافة، غير أن الدراسة كشفت أن الشراكة لم تصل إلى المستوى المأمول من التطبيق الفعلي؛ إذ أشارت الدراسة إلى عدم وجود آلية لمتابعة الشراكة وتفعيلها، وعدم وضوح مؤشرات لقياس المخرجات، وأشارت الدراسة إلى أن الشراكة المجتمعية تساهم في إنتاج رأس مال اجتماعي يظهر في العلاقات والشبكات الاجتماعية والثقة التي هي موارد يمكن الاستفادة منها في عملية تكوين الشراكة. وتوفر الشراكة المجتمعية شكلًا من أشكال رأس المال الاجتماعي، وهو رأس المال الاجتماعي التجسيري، ومصدر رأس المال الاجتماعي في الشراكة رسمي ينتج في المؤسسات الرسمية. وخرجت الشراكة بنتيجة أن الشراكة المجتمعية تتعرض لعدد من التحديات والصعوبات الإدارية والثقافية والمجتمعية.

الكلمات المفتاحية : الشراكة المجتمعية - رأس المال الاجتماعي - الدور - الدعم

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

Abstract:

This study aimed to explore the role of community partnership in supporting social capital by identifying the status of cooperation among community institutions, and the requirements for establishing an effective partnership, as well as identifying social capital indicators in community partnership, and providing the necessary proposals in order to strengthen social capital. To achieve this goal; the case study approach was used by designing a guide for the case study. The following tools were used: observation, in-depth interview, and photographs Accordingly, the study was applied to:

-Al-Ahsa Municipality represented by the Department of Community Partnership.

-King Faisal University (Community Partnership Development Department Women's Development Unit).

-Al-Ahsa Literary Club.

- Al-Ahsa Girl Charity Development Association.

- Quran Memorization Association in Al-Ahsa (Khair).

- Cancer Control Charitable Society in Al-Ahsa (Tafa'ol).

-Family Development Association in Al-Ahsa (Family).

-The Association of Disabilities in Al-Ahsa.

- Afladth and Shaml Center in Al-Ahsa.

The study concluded that the community partnership contributes to the integration of the system among the institutional sectors and showed that the partnership is not limited to a specific sector, but rather includes all sectors. However, the study revealed that the partnership did not reach the desired level of actual application and indicated the absence of a mechanism for following up and activating the partnership, and the lack of clarity in indicators for measuring outputs. The study indicated that the community partnership contributes to the production of social capital that appears in relationships, social networks, and trust, which represent resources that can be used

ISSN : ***2537-0421*** **eISSN :** ***2537-043X***

in the process of forming a partnership. Community partnership provides a form of social capital, which represents the bridging social capital, and a formal source of social capital in partnership produced in formal institutions. The partnership came out with the result that the community partnership is exposed to a number of administrative, cultural and societal challenges and obstacles.
Keywords: community partnership - social capital - role - support

مقدمة الدراسة:

شكلت التنمية منذ ظهورها خلال الحرب العالمية الثانية قضية محورية بوصفها إستراتيجية تأخذ بها المجتمعات لتحقيق النمو والتطور، وكان التركيز في بادئ الأمر ينصب على التنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بالنمو الاقتصادي، والأخذ بإستراتيجيات التصنيع؛ إذ كانت تقاس درجة التقدم والتخلف في المجتمع من خلال مؤشرين، هما الدخل الفردي، ومعدل النمو السنوي المتوسط في الدخل القومي. وهذا ما أظهر فيما بعد العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية بما فيها تمزق المؤسسات الاجتماعية والسياسية التقليدية، وزيادة معدل الجريمة والحرمان والتبعية، وظهور نمط جديد من المشكلات الصحية، إضافة إلى المشكلات المرتبطة بالبيئة. (وديع، ٢٠٠٢: ٢)، من هذا المنطلق أصبح التغيير في مفهوم التنمية أمرًا لا مفر منه، والذي جاء استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسًا حقيقيًّا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال من خلال الانتقال بالتنمية إلى أبعد من التركيز على الجانب المادي فقط، والاهتمام بالبعد الاجتماعي . (علام، ٢٠٠٦: ٢).

حيث ظهرت التنمية الشاملة ، ثم ما لبث أن ظهرت التنمية المستديمة في تسعينيات القرن العشرين، والتي احتلت مكانًا بارزًا على المستوى الدولي، وغدت محور اهتمام الحكومات، خاصة وأن هذه الأخيرة عدَّتها مطلبًا أساسيًّا وتوجهًا لا بد منه لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال لا سيما الأجيال القادمة (بالنور، د.ت: ٢)، ولقد عرفها تقرير براندة لاند بأنها "تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانيات حاجات الأجيال القادمة".[١](درويش، ٢٠١٣: ١٣).

[١] سمي هذا التقرير باسم السيدة (Harlem Brandt Land) رئيسة وزراء النرويج التي ترأست اللجنة الدولية للتنمية البيئية سنة ١٩٨٣م.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

وتظهر أهمية الشراكة المجتمعية في الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها المؤسسات للمجتمع، فالشراكة المجتمعية تجسيد للعمل الجماعي بكل ما فيه من قيم ومعايير وأخلاقيات، كما أنها تؤدي دورًا حاسمًا في خلق الثقة الفردية والجماعية وتطوير أهداف وقيم مشتركة، وبذلك تسهم في تطوير الشبكات والعلاقات الاجتماعية، وتسهم في عملية التبادل بين المؤسسات الاجتماعية، فمن هنا تظهر العلاقة بين الشراكة المجتمعية ورأس المال الاجتماعي بوصفه إحدى وسائل تنشيط رأس المال الاجتماعي؛ لأنه قد يشمل بناء الشبكات وعناصر الثقة والتعاون بين الموظفين والشركات والمجتمع، فالشراكة المجتمعية وما يرتبط بها من معايير والتزامات هي أحد مظاهر دعم رأس المال الاجتماعي والذي يعد ثروة حقيقية يمكن الاستفادة منها في تنمية الموارد البشرية، وبذلك تتحقق التنمية التي يسعى إليها المجتمع، فالتنمية الحقيقية لا تقتصر على رأس المال المادي فقط، بل هي بحاجة إلى المظاهر الأخرى من رؤوس الأموال، ومنها رأس المال الاجتماعي؛ إذ تؤكد كثير من التجارب في اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية أن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية مرتبط بوجود قدر من التعاون والترابط والثقة بين المؤسسات الاقتصادية والمجتمع الذي تنشأ فيه (فوكو ياما، ١٩٩٨: ٨٧).

لذا تأتي هذه الدراسة لمحاولة التعرف على أهمية الشراكة المجتمعية في دعم رأس المال الاجتماعي، وكذلك السعي إلى تقديم مؤشرات لرأس المال الاجتماعي في الشراكة المجتمعية، إضافة إلى التعرف على دور الشراكة المجتمعية في العملية التنموية التي تسعى إليها المملكة العربية السعودية.

أولاً : مشكلة الدراسة:

أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠ في ٢٥ ابريل لعام ٢٠١٦ ، وهي خطة تنموية طموحة تهدف إلى تنويع اقتصادها من خلال تحويله من اعتماد على النفط والغاز إلى اقتصاد أكثر تنوعًا قائم على المعرفة وتنوع جغرافي للنمو، وتخفيض معدل البطالة، ورفع إسهام القطاع الخاص، كما تعمل على تنويع اقتصادها وزيادة الاهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال الارتقاء بالمنظومة الاجتماعية وزيادة الاهتمام بالمجتمع.

وفي ظل التحولات التي يشهدها المجتمع في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التحديات التي تواجهها المملكة على كافة الأصعدة التنموية تتجلى أهمية الشراكة المجتمعية ،والتي لديها القدرة على مواجهة التحديات وزيادة فاعلية أداء قطاعات المجتمع ، التي اكدت عليها توجهات القيادة الرشيدة حيث تمت الإشارة الى دور الشراكة المجتمعية في محاور الرؤية الثلاث (مجتمع حيوي ، اقتصاد مزدهر ، وطن طموح) .

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

منها تأكدها في محور مجتمع حيوي على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص لتدريب وتأهيل المواطنين لسوق العمل ، إضافة الى ما اشارت الية في محور اقتصاد مزدهر لسعيها الى عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الصناعة .

إن الطموح التنموي الذي تسعى إليه المملكة يفرض على مؤسسات المجتمع الأخذ بمبدأ الشراكة المجتمعية، ويؤكد على أهمية التكامل المؤسسي؛ إذ إن إقامة شراكة بين قطاعات المجتمع يوفر لها القدرة على زيادة استخدام الموارد والمهارات، وتكوين علاقات جيدة للحد من التهميش في بعض القطاعات؛ فالشراكة لديها القدرة على أن تكون وسيلة فعالة لتحسين العلاقات بين أصحاب المصلحة، كما أنها توفر التواصل بين القطاعات المجتمعية، فالشبكات توفر دعمًا للقطاعات المهمشة والضعيفة؛ إذ يمكن ضمان وصولها للموارد والمعلومات التي قد لا تأتي بطريقة أخرى ، و هذا ما افترضته التبادلية على اعتبار ان دخول الافراد في علاقات يوفر فوائد باقل التكاليف ، حيث ان دخول المؤسسات في شراكة مجتمعية يساهم في تكوين علاقات اجتماعية تتسم بالتبادل و الثقة و الاحترام و الاعتقاد بكفاءة الاخر ، مما يوفر دعم لراس المال الاجتماعي ، و الذي يعد مورد حيوي لحل المشكلات و لتحقيق التنمية ؛ فالثقة و التعاون التي تنشأ من راس المال الاجتماعي تقلل التكاليف و يسهل تدفق المعلومات ، كما جادل بوتنام Putnam بأن راس المال الاجتماعي يجعل الاعمال الجماعية اسهل في نهاية المطاف يسهل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

وعلى ذلك تتحدد مشكلة الدراسة بالتعرف على واقع الشراكة المجتمعية بالمؤسسات وسبل تدعيمها ، وتأثيرها على راس المال الاجتماعي.

ثانياً: أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية :

تأتي الأهمية النظرية للدراسة الحالية في محاولتها سد الثغرات العلمية التي كشفت عنها مراجعة الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، ومن خلال تناولها موضوع رأس المال الاجتماعي بوصفه أحد المفاهيم المهمة في العلوم الاجتماعية، إضافة إلى كونه من المواضيع الحيوية التي أصبح يقاس على أساسها التنمية، والذي يكشف عن درجة التماسك والترابط في المجتمع.

كذلك تنبع الأهمية النظرية من خلال التطرق إلى موضوع الشراكة المجتمعية؛ لكون أغلب التوجهات المطَّلع عليها اقتصرت على تناول موضوع الشراكة في نطاق محدد كالصحة والتعليم، في حين تتجلى أهمية الدراسة الحالية في ربطها بين مفهومي الشراكة المجتمعية ورأس المال الاجتماعي من خلال التعرف على دور الشراكة المجتمعية في تدعيم النسيج الاجتماعي، وتحقق التأثير الاجتماعي للمجتمع.

الأهمية التطبيقية:

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فتتجلى في تقديم مؤشرات لرأس المال الاجتماعي، إضافة إلى الاستفادة من نتائج الدراسة في التعرف على افضل الممارسات لتفعيل مبدأ الشراكة المجتمعية بحيث يكون لها إسهام إيجابي في إنجاح برامج التنمية ومشروعاتها، وحل المشكلات، وإشباع الحاجات، وتحقيق التكامل المؤسسي، كذلك معرفة ديناميكيات تخصيص الموارد والسلطة والثقة القائم بين المنظمات وشركائها لتحقق التأثير الاجتماعي والتنموي، كما يأمل من هذه الدراسة أن تزود المهتمين بالشراكة المجتمعية بالتوصيات التي تخدم مجالهم من خلال تحديد سبل إقامة شراكة فاعلة والتعرف على أبرز الصعوبات والمعوقات، وتقديم مقترحات لمواجهتها.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تأمل الدراسة الحالية أن تحقيق هدفين رئيسين يندرج تحتهما مجموعة من الأهداف الفرعية، وهما:

الهدف الأول:

- معرفة واقع الشراكة المجتمعية في المجتمع السعودي.

والذي يتفرع إلى مجموعة من الأهداف، هي:

١. التعرف على واقع الشراكة بين مؤسسات المجتمع.
٢. التعرف على نوعية الشراكات التي تدخل فيها المؤسسات.
٣. الوقوف على مخرجات الشراكة المجتمعية بين المؤسسات ومدى نجاحها في تحقق أهدافها.
٤. الوصول إلى فهم أعمق لأهم التحديات والمعوقات التي تتعرض لها الشراكة في المجتمع.
٥. طرح بعض المقترحات التي قد تسهم في تفعيل الشراكة المجتمعية داخل المجتمع.

الهدف الثاني:

- التعرف على دور الشراكة المجتمعية في دعم رأس المال الاجتماعي.

من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية، هي:

١. الكشف عن مدى إسهام الشراكة في تعزيز العلاقات وتطوير الشبكات داخل المؤسسات.
٢. التعرف على مظاهر رأس المال الاجتماعي وأشكاله داخل الشراكة.
٣. معرفة الطرق التي تؤثر فيها الثقة في الشراكة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما دور الشراكة المجتمعية في دعم رأس المال الاجتماعي؟

من خلال محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

١. ما دوافع إقامة شراكة مجتمعية بين المؤسسات؟
٢. ما واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع؟
٣. ما التحديات التي تواجه أصحاب العمل عند الدخول في شراكة؟
٤. كيف تحقق الشراكة المجتمعية التأثير المرغوب في الظروف الاقتصادية والاجتماعية؟
٥. ما تأثير الشراكة المجتمعية في المشاركين؟
٦. ما مظاهر رأس المال الاجتماعي وأشكاله داخل الشراكة؟
٧. ما أفضل الممارسات للتعامل مع القضايا التي تهدد قدرة الشراكة على تحقيق الأهداف المشتركة التي قامت من أجلها؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

١- الشراكة المجتمعية Community Partnership:

لقد عُرّفت الشراكة المجتمعية على هذا النحو:

الشراكة في اللغة: من المصدر شرك، والشراكة بمعنى: مخالطة الشريكين لبعضهما في أمر من الأمور. (ابن منظور، ١٩٩٤: ٣٠٦)

الشراكة "Partnership" اصطلاحًا: مفهوم حديث ظهر سنة (١٩٨٧) بالصيغة الآتية: "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، وقد استُعملت كلمة الشراكة أول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (Eilbert, Lafronza، 2005، 28)

كما أنها تعني: "خلق علاقة بين متعاملين من خلال الجمع بينهم؛ لوجود مصالح مختلفة حيث يساهم كل طرف بما يقدر عليه من إمكانيات (مادية، معنوية) لتحقيق نتائج تعود في النهاية بالنفع على كل طرف". (العرباوي، ٢٠١٣: ٢٩٥)

وترى الباحثة أنه على الرغم من عدم وجود اتفاق حول ماهية الشراكة المجتمعية، إضافة إلى وجود عدد من المفاهيم المتداخلة، إلا أنه لا بد أن تقوم الشراكة على وجود أهداف تسعى الأطراف المتشاركة لتحقيقها، إضافة إلى أن الشراكة تتطلب تحديدًا واضحًا للشركاء ونوع الاستثمار النتائج المتوقعة.

وعُرّفت الشراكة المجتمعية اجرائياً في الدراسة الحالية على أنها: علاقة تعاون بين جهتين أو أكثر بينهما أهداف مشتركة تسعى لتحقيقها من خلال تعبئة جهود الأفراد، وتقاسم الموارد، وتبادل الأفكار والمعلومات، والتي تسعى من خلالها لتحقيق تلك الأهداف التي قامت من أجلها الشراكة وتحقيق النفع العام للمجتمع من خلال العمل على سد الاحتياجات وإصلاح المشكلات، وتحمل المسؤولية لتنمية المجتمع.

المقصود بين جهتين هي المؤسسات التي طبقت عليها الدراسة الحالية مثل :

جامعة الملك فيصل وأمانة الاحساء

أمانة الاحساء وجمعية فتاة الاحساء التنموية الخيرية

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

نادي الاحساء الادبي وجامعة الملك فيصل
امانة الاحساء وجمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء
جامعة الملك فيصل وجمعية مرضى السرطان الخيرية بالأحساء
امانه الاحساء ومركز افلاذ

٢- رأس المال الاجتماعي Social capital:

شكل مفهوم رأس المال الاجتماعي أهمية كبيرة لدى عدد من العلماء المعاصرين أمثال بورديو "Bourdieu "، وكولمان "Coleman" ، وبوتنام "Putnam"، والذين يرجع إليهم الفضل في بلورة مفهوم رأس المال الاجتماعي، على الرغم من أن الجذور التاريخية للمفهوم ظهرت في أعمال الكلاسيكيين أمثال دوركهايم "Durkheim" وماركس "Marx".

عرف بيورديو "Bourdieu" رأس المال الاجتماعي على المستوى الفردي والذي يعد أول تحليل منهجي معاصر لرأس المال الاجتماعي بأنه "مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة التي ترتبط بحيازة شبكة دائمة من علاقات مؤسسية أكثر أو أقل من المعرفة المتبادلة والاعتراف بها أو بعبارة أخرى إلى عضوية مجموعة التي تزود كل عضو من أعضائها دعم رأس المال الجماعي". (Bourdieu, 1986: 17)

في حين جاءت تعريفات كولمان"Coleman" و"بوتنام" من المستوى المتوسط والمجتمعي، حدد كولمان رأس المال الاجتماعي من خلال وظيفتها، فهي ليست كيانًا واحدًا، بل مجموعة متنوعة من الكيانات المختلفة مع وجود عنصرين مشتركين كلاهما يتألفان من بعض جوانب البنى الاجتماعية، ويسهّلان بعض الجهات الفاعلة، سواء أكانوا أشخاصًا أم جهات فاعلة داخل الهيكل. (Coleman ، 1988: 95)

ولقد عُرّف رأس المال الاجتماعي اجرائيا في هذه الدراسة على أنه: شبكة العلاقات الاجتماعية الفاعلة القائمة على مبادئ الثقة وقيم التعاون والتبادل والعمل الجماعي، والمشاركة الإيجابية التي تمكن الأفراد والمؤسسات من تحقيق أهدافها.

٣- الدور role

في اللغة دَوَرَ: دار الشي يدور ودورانا و دؤورا ، واستدار وادرته انا ودورته واداره غيره و دور به و درت به و ادرت استدرت ، ودوره مداورة و دواراً ، دار معه .(ابن منظور ، ١٩٩٧ :٤٦٨)

في الاصطلاح عرف الدور في قاموس علم الاجتماع لمؤلفه "فريدريك معتوق" على انه :"الدور الاجتماعي في علم الاجتماع مقاربات منهجية عدة تمخضت عن مفاهيم مختلفة نسبيا ، فعلى مستوى الجماعة الدور هو نموذج سلوكي مرسوم لجميع الافراد الذين يتشاطرون وضعية اجتماعية محددة ، و هذا الدور مقبول من الجميع و يعبر عن معايير و قيم مشتركة واحدة .(معتوق ،٢٠٠١ :٢٨٦)

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

٤- الدعم the support

في اللغة دَعَمَه دعما : اسنده بشي يمنعه من السقوط ، و يقال: دعم فلانا اعانه و قوَّاه . و دعمه : قواه و ثبته . و الدعامة : عماد البت الذي يقوم علية . (انيس ، الصوالحي، ١٩٧٢)

و في الاصطلاح مرتبط بالإسناد و الإعانة و التقوية و التثبيت ، و إزالة الضعف و الاعوجاج ، كما ترتبط بالاستقامة و التعديل .(شتواني ، د.ت:٦٥)

الاتجاهات النظرية و الدراسات السابقة

النظرية البنائية الوظيفية

ترجع جذور الفكر الوظيفي إلى الفكر الوضعي؛ إذ كانت النزعة الوظيفية رائجة منذ بداية القرن التاسع عشر، وما زالت النظرية الوظيفية -رغم أنها أقدم النظريات- تهيمن على الفكر الاجتماعي المعاصر؛ إذ تأثرت الوظيفية بالنزعة الوضعية عند كونت وسبنسر ودوركايم تأثيرًا واضحًا في الإنثروبولوجيين أمثال براون ومالينوفسكي اللذين ساعدا بدورهما على تشكيل الاتجاه الوظيفي المعاصر. (جونز، ٢٠١٠: ٧١)

وترجع تسميتها بهذا الاسم إلى استخدام مفهوم البناء والوظيفة في فهم المجتمع وتحليله من خلال مقارنته وتشبيهه بالكائن الحي (عبد المعطي، ١٩٩٨: ١٠٤)، فالمجتمع عند الوظيفيين مثله مثل الكائن الحي له مجموعة من الوحدات، وهذه الوحدات لها مجموعة من الوظائف التي بينها علاقات تعمل على تكاملها واستمرارها البنائي، تلك التي يمكن أن نقول عنها دورة الحياة. (صيام، ٢٠٠٩: ٤٧) إذ يرى الوظيفيون أن المجتمع يعمل بطريقة مماثلة لقيام الكائن الحي بوظائفه، ويشار إلى هذه المقارنة "المماثلة العضوية" ومن ثم فإن النظم الاجتماعية تقوم بأداء وظائفها معًا من أجل مصلحة المجتمع ككل. (عبد الجواد، ٢٠٠٢: ٥٢)

الوظيفية بشكلها الحديث جعلت المجتمع محور اهتمامها، وأيضًا العلاقات المتفاعلة بين الأفراد والتنظيم السائد فيه أكثر من اهتمامها بالأفراد والجماعات، فهي تؤكد على حقيقة أن المجتمع وحدة متجانسة متماسكة مستقرة يتكون من مجموعة من الأجزاء، وأن كل جزء له دور يؤديه ووظيفة يؤديها حتى يمكن أن يستمر في صورة متجانسة مستقرة. (تيرنر، ٢٠٠٠: ٢١)

و مما تم استخلاصه من النظرية البنائية الوظيفية ان الدراسة الحالية تتفق مع النظرية في

- اعتبار دخول المنظمات في شراكة يحقق مبدأ التكامل والتساند الوظيفي.
- نجاح الشراكة أو فشلها قد يرجع إلى عوامل تتعلق بالبناء أو الوظيفة.
- الشراكة تتطلب وجود معايير ونظام اتصال وعلاقات إنسانية.

و لقد اعتمدت الباحثة على هذه النظرية للمبررات التالية :

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

- ان الشراكة المجتمعية تتضمن التعامل مع مجموعة من الأنساق.
- لأن الشراكة المجتمعية تقوم على فكرة التكامل والتوازن بين المنظمات.

نظرية التبادل الاجتماعي

تعد التبادلية جزءًا من النظرية التفاعلية ما دامت تنظر إلى طبيعة التفاعل المتبادل بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات. (الحسن، ٢٠١٥: ١٨٣) ولقد استفاد أصحاب هذا الاتجاه وخاصة في بدايته من مصادر معرفية متعددة، أهمها بعض أفكار مفكري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وافتراضاتهم، بما في هذا مبدأ النفعية وكتابات الإنثروبولوجيين وبشكل خاص الأفكار التي جاءت في المدرسة السلوكية. (عثمان، ٢٠٠٨: ٢١١)

وتقوم نظرية التبادل الاجتماعي على أساس أن الأفراد يتفاعلون مع بعضهم نظرًا لأنهم يحصلون عن طريق هذا التفاعل على بعض المكافأة الاجتماعية، فالأفراد يستمرون في علاقاتهم الاجتماعية ما دامت هذه العلاقات تحقق لهم بعض الفائدة التي تفوق التكلفة التي تترتب عليها (الحسن، ٢٠١٥، ١٨٦)، كما تؤمن بأن الحياة الاجتماعية ما هي إلا عملية تفاعلية تبادلية؛ بمعنى أن أطراف التفاعل تأخذ وتعطي بعضها، فكل طرف من أطراف التفاعل لا يعطي للطرف الآخر فقط بل يأخذ منه. (الحسن، ٢٠١٥: ١٨٣)

و مما تم استخلاصه من نظرية التبادل الاجتماعي ان الدراسة الحالية تتفق مع النظرية في :

- اعتبار ان دخول المؤسسات تدخل في شراكة يتبادلون من خلالها المعلومات والموارد، وهم بذلك يسعون لتحقيق أكبر قدر من الربح، وأقل قدر من الخسارة.
- إذا كانت عوائد الشراكة متكافئة فإن الشراكة تقوى وتستمر، أما إذا كانت التكاليف أكبر من الأرباح فإن الشراكة لا تستمر.

و لقد اعتمدت الباحثة على نظرة التبادل الاجتماعي للمبررات التالية :

- راس المال الاجتماعي ينشأ من خلال وجود علاقات تتسم بالثقة و المعاملة بالمثل و التي يمكن اعتبارها مورد اجتماعي .
- الشراكة المجتمعية تقوم على التفاعل بين المنظمات مما يحقق عوائد مادية و معنوية .

ثالثاً: الدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها :

الدراسات المحلية

دراسة أريج ، سمر (٢٠١٩) بعنوان: "آليات تفعيل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠". هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وذلك من وجهة نظر المعلمات، وأولياء أمور الطالبات في

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

مدارس التعليم الأهلي بالمدينة المنورة، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات الاستجابات لأفراد عينة الدراسة حول متطلبات الشراكة المجتمعية تبعًا لمتغيرات: المؤهل العلمي، ودخل الأسرة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي باستخدام استبانة شملت ٢٨ فقرة طبقت على عينة عشوائية (٢٩٢) معلمة و(٣٠٤) من أولياء الأمور. وتمثلت أهم النتائج في أن درجة موافقة المعلمات وأولياء أمور الطالبات في المدارس الأهلية حول متطلبات تفعيل الشراكة بين الأسرة والمدرسة بشكل عام كبيرة، وكذلك فيما يتعلق بمتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بمجال التواصل المشترك، ومجال المشاركات التطوعية، ومجال المشاركة في صنع القرار، ومجال المسؤولية المجتمعية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أولياء الأمور تعزى لمتغير المؤهل العلمي. في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المعلمات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ودخل الأسرة.

الدراسات العربية

دراسة سلمان ، لينا (٢٠١٥) بعنوان: "معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل الحد منا". هدفت الدراسة إلى الكشف عن معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، وسبل الحد منها، ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وحُدِّدت ثلاثة محاور تتعلق بالمعوقات الإدارية، والمعوقات البشرية، والمعوقات الثقافية، وسؤال مفتوح، ووزعت الاستبانة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بلغ عددهم (١٢٤) عضوًا في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، وكشفت الدراسة عن وجود مجموعة من المعوقات تحد من الشراكة المجتمعية للجامعات الفلسطينية: معوقات بشرية؛ إذ ينشغل أعضاء هيئة التدريس بمهام التدريس، ومعوقات إدارية بعدم وجود حوافز ومكافآت، ثم المعوقات الثقافية كالفجوة المعلوماتية بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات الشراكة، وقدمت الدراسة مجموعة من السبل للحد من المعوقات، أهمها: التخطيط الجيد للشراكة، وتوفير ميزانية خاصة لدعم البحث العلمي.

الدراسات الأجنبية

دراسة Irit (2018) بعنوان "Building a sustainable university– community partnership: case study in science education"

بناء شراكة مستديمة بين الجامعة والمجتمع: دراسة حالة في تعليم العلوم هدفت الدراسة إلى تقييم (١) الهياكل التنظيمية التي تمكن تشغيل شراكة إقليمية متعددة المنظمات. (٢) تصورات الأعضاء للأهداف المشتركة وتكاليف المشاركة في الشراكة. باستخدام المنهج المتسلسل المختلط الذي تتبع فيه المراحل النوعية والكمية

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

بعضها بعضًا، وهذا الذي يوفر مستوى عاليًا من الصلاحية والموثوقية والتعميم، وتضمنت أدوات البحث المقابلات والاستبانات، واستُخدمت ٦٠ مقابلة أجريت في المرحلة الأولى لتطوير استبانة ورد عليها ٢٢٤ شريكًا. قدمت نتائج البحث تقييمًا شاملًا للشراكة بين الجامعة والمجتمع، وأوضحت النتائج أيضًا فاعلية مقياس وُظِّف لتحديد أربعة مستويات هرمية للشراكة لتقييم تطور أي شراكة بمرور الوقت.

الإفادة من الدراسات السابقة

أفادت الدراسات السابقة الدراسة الحالية في التعرف على الأدب البحثي و المراجع المتعلق بموضوع الدراسة، والإفادة في صياغة المفاهيم، وكذلك تحديد مؤشرات لرأس المال الاجتماعي، و تصميم أداة الدراسة ،و تتميز الدراسة الحالية في تركيزها على الشراكة المجتمعية، ودورها في دعم رأس المال الاجتماعي بالتطبيق على مؤسسات رسمية وغير رسمية في مدينة الهفوف، وأنها تعدُّ الدراسة المحلية الوحيدة -في حدود علم الباحثة- التي تناولت موضوع الشراكة المجتمعية ورأس المال الاجتماعي.

الشراكة المجتمعية-رؤية تحليلية للمفاهيم و التصورات

نشأة وماهية الشراكة المجتمعية.

تعود بداية استخدام هذا المفهوم إلى أواسط الثمانينيات، حين ارتبطت بالحديث عن سياسات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي وسياسات الخصخصة؛ إذ كان البنك الدولي من أوائل المرددين لمفهوم الشراكة، فقد طرح لمواجهة إخفاقات التنمية البشرية، لا سيما مكافحة الفقر والتغلب على الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الهيكلي لاقتصاديات البلدان النامية.(kchaich، 2016: 6)

إن التطور المهم الذي دفع مفهوم الشراكة إلى أخذ مكانة في أدبيات التنمية بدأ عندما تحدثت قمة الأرض في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢م عن الشراكة مدخلًا لتحقيق التنمية المستديمة.حيث أخذ الخطاب الرسمي العربي يردد مصطلح الشراكة تحت ضغط الخطاب العالمي، أولًا من خلال المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ومنظماتها البنك الدولي)، ثم من خلال الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة للأمم المتحدة، وأخيرًا من خلال التجاوب مع الضغوط الغربية لتبني برامج إصلاح في المجتمع المدني كشريك ثالث في الإصلاحات إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص، غير أن تكرار طرح مفهوم الشراكة بين المجتمع المدني والقطاعات المختلفة في المبادرات الغربية للإصلاح في الشرق الأوسط، والذي تبنته عدة مبادرات عربية للإصلاح، منها (مؤتمر الإصلاح العربي في الإسكندرية، وإعلان عمان)؛ شجع على تداول الحديث عن الشراكة بين هذه القطاعات الثلاثة، وبالمثل فقد راج مفهوم الشراكة بقوة في العلاقة بين جنوب المتوسط وشرقه وشماله من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطة منذ انعقاد مؤتمر برشلونة، ثم بعد ذلك بنحو عشر سنوات حين

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

أعلنت الدول الصناعية (G8) والدول العربية المنخرطة في مشروع الشرق الأوسط الكبير عن تأسيس ما عرف بمنتدى المستقبل. (عبد الفتاح، ٢٠١٣: ٥٩٣ – ٥٩٤)

نشأة الشراكة المجتمعية في المملكة العربية السعودية :

من مظاهر الاهتمام بالشراكة ما أكدت عليه خطة التنمية الثالثة الصادرة في تاريخ ١٤٠٠-١٤٠٥ه الموافق ١٩٨٠-١٩٨٥م والتي اهتمت بضرورة إشراك المواطنين في التنمية: "تهيئة المجتمع السعودي للإسهام في التنمية من خلال تنفيذ برنامج موسع يهدف إلى توعية المواطنين بالفرص المتاحة لهم، وإشعارهم بأن إسهام كل منهم عنصر مهم في دعم مسيرة التنمية". كما أكدت الخطة على وجود إجراءات إدارية تنظيمية تهدف إلى المزيد من المشاركة في عملية التنمية، إضافة إلى إعداد برامج إدارية واقتصادية لضمان توفير مكافأة مجزية للأفراد على ما يبذلونه من جهود في مجال التنمية. (خطة التنمية الثالثة، ١٤٠٠: ٨٣)

أمثلة الشراكة المجتمعية في المملكة:

١- تجربة شركة سابك في التفاعل والتعاون مع مؤسسات المجتمع:

الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) واحدة من الشركات في مجال صناعة الأسمدة والكيماويات والبوليمرات والمعادن، وقد أُنشئ مجمع سابك للأبحاث والتقنية عام ١٩٩١م، وأدت الشركة دورًا كبيرًا وفعالًا في تفعيل أطر التعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة؛ كالجامعات ومعاهد الأبحاث والصناعة.

وقد تبلور هذا التعاون ضمن اتفاقيات شاملة تحدد أسس التعاون، وتتجدد تلقائيا كل ٣ سنوات، وهذا ما يضفي على العلاقة طابع الشراكة المستديمة، ومن ملامح هذا التعاون برنامج منح لدعم البحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث السعودية، وتكون الشراكة قائمة على إجراء البحوث التعاقدية؛ إذ توضح سابك المشكلة الإنتاجية التي تود حلها أو التوجيه التطويري الذي تود تقديمه، وتتولى تقديم الدعم اللازم لإنجاز هذا البحث، وهناك العديد من أوجه التعاون والشراكات المحلية بين سابك وجامعات سعودية لتوفير منتجات جانبية، أو للمحافظة على البيئة وغيرها.

برنامج دعم حضور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية للمؤتمرات والندوات العلمية والتي تهدف إلى تبادل المعلومات والتعرف على أحدث التطورات لمواكبة التطور البحثي والتقني، كذلك الشراكة بين سابك وجامعة الملك سعود، وهي علاقة تاريخية في مجالات البحث والتطوير والتدريب والتعليم. (صديق، ٢٠١٤: ١٩٧)

٢ - شراكة وزارة الإسكان والقطاع الخاص؛ إذ أطلقت الوزارة برنامج (شراكات)، برنامج الشراكة مع القطاع الخاص (شراكات) هو الإستراتيجية الجديدة لوزارة الإسكان لعمل شراكة حيوية مع القطاع الخاص؛ لتوفير حلول ومنتجات سكنية تتوافق مع احتياجات المواطنين بأسعار تنافسية مدعومة، ويهدف إلى بحث الاتفاقيات بين كل

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

من القطاع الحكومي والقطاع الخاص ودراستها، وتبادل الخبرات والأصول المتاحة بين الطرفين لإيجاد المنتجات السكنية الأمثل والملائمة لاحتياجات المواطن وتحقيق الشراكة بين وزارة الإسكان والقطاع الخاص، ومشاركة الخبرات والتجارب السابقة. (برنامج وزارة الإسكان شراكات ،https://shrakat.housing.sa/ar/about)

٣ – الشراكة بين وزارة التعليم والقطاع الخاص؛ إذ سيطلق مكتب البحث والتطوير بوزارة التعليم مبادرة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، والتي تتضمن أربعة أنواع من الدعم لتعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة، وتتمثل أهداف مبادرة الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في: تعزيز التعاون الجامعي والصناعي / التجاري لتحقيق تأثير اقتصادي ملموس، وبناء ثقافة وبنية أساسية وعمليات لتبادل المعرفة الفعال بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص، وتشجيع مشاركة الجامعات مع الصناعة والشركات السعودية، وتطوير القدرات والوسائل لتعزيز شراكات الصناعة / الأعمال وإدارتها داخل الجامعات . (التعليم ،وزارةhttps://rdo.moe.gov.sa/ar/Pages/UIP.aspx)

مفاهيم ذات صلة بمفهوم الشراكة المجتمعية :

المجتمع المدني: "جملة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات الخاصة". (رشيد، ٢٠١٦: ٦٠)

عرفها البنك الدولي بأنها: "تلك المجموعة الكبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح وتمارس نشاطها في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها والآخرين". (محسن، ٢٠٠٠: ١)

المسؤولية الاجتماعية: تعريف ديفيد David Dunnock (1995) بأنها: "هي ضرورة التزام منشأة الأعمال اجتماعيًّا تجاه المجتمع الذي تعمل به؛ وذلك من أجل رفع مستوى الرفاهية للمجتمع بفئاته المختلفة". (أبو النصر، ٢٠١٥: ٣٢)

كما عُرِّفت بأنها: "التزام المرء نحو الغير والإقرار بما يقوم به من أعمال أو أقوال وما يترتب عليها من نتائج". (ناصر، ٢٠٠٦: ١٩٥)

الديمقراطية: "مجموعة من الممارسات لصناعة القرار السياسي تتم بطريقة مشاركة الغالبية من أفراد الأمة". (مرشد، ٢٠٠٧: ٩)

"مباشرة الشعب بنفسه لجميع السلطات من تشريعية وقضائية، فيضع القوانين ويعدلها ويتولى تنفيذها وتسيير المرافق العامة، وإدارة العلاقات الخارجية، وإبرام المعاهدات، كما يقوم بالقضاء بين الأفراد والفصل في الخصومات". (بدوي، ١٩٧٥: ٢٠)

المشاركة الاجتماعية: "اشتراك المواطنين في المشاريع التنموية المحلية لتنمية المجتمع على أسس من الوعي والانتماء بحيث لا يفعلون ما يتعارض مع مصلحة المجتمع المحلي، وحتى ينتفع بمشاركتهم". (صابر، ١٩٦٢: ١٦٦)

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

"العملية التي يقوم بها أفراد من خلال إسهامات حرة واعية في صياغة نمط الحياة الأفضل من جميع الواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية". (مصطفى، ١٩٨٦: ١٧٢)

المشاركة الشعبية: "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورًا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف". (الجوهري، ١٩٧٨: ٨٦)

"الجهود الطوعية (سواء كانت تطوعية أو إلزامية) الموظفة من قبل المؤسسات والمنظمات الرسمية والشعبية لخدمة أغراض وأهداف التنمية". (شكارة، ١٩٨٣: ٢٧٦)

معايير تفعيل الشراكة المجتمعية:

لقد تناولت العديد من الدراسات المعايير اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية، فقد ذكرت دراسة (الطاهر، ٢٠٠٧: ٩٥) أهم هذه المعايير والتي تناولها على النحو الآتي:

- وضع التشريعات التي تحكم لبناء الشراكة بهدف تسهيل عمليات صنع القرارات واتخاذها، وتحديد المسؤوليات بين أطراف الشراكة.
- وضع آليات لتوفير مناخ من الاحترام المتبادل بين أطراف الشراكة.
- إنشاء رؤية واضحة حول أداء أطراف الشراكة واحتياجاتهم واحتياجات المجتمع المحلي.
- تنمية قدرات المشاركين في مجال تكوين الشراكة بعقد الورش التدريبية التي تنمي الوعي بأهميتها، وأسس إقامة مشاركات فاعلة، مع مراعاة أن تكون هذه الورش في أوقات مناسبة لجميع الأطراف، وأن تتضمن مناقشات حول الإمكانيات والاحتياجات المادية والبشرية.
- الثقة والاحترام المتبادل بين جميع الأطراف.
- الاتفاق على الأهداف والإستراتيجيات الخاصة بتنفيذها.
- تبادل الخبرات بين الأطراف مع احترام جميع وجهات النظر.
- التجديد المستمر للمعلومات وإتاحة تدفقها لكل الأطراف.
- تحمل المسؤولية مع وجود نظام من المحاسبية ينظم ذلك.

معوقات الشراكة المجتمعية:

يركز العالم اليوم على الشراكة المجتمعية أسلوبًا تنمويًّا أثبت فعاليته في مواجهة كثير من القضايا التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، كما أن الحكومات والمنظمات تنجذب إلى الشراكة؛ وذلك من أجل التخفيف من الضغوط التي تواجهها، ومع ذلك فهي ليست الحل الشافي لكل المشاكل المعقدة، فالشراكة تواجه مزيدًا من

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

التحديات والمعوقات لا سيما في إنشائها والمحافظة عليها ومدى قدرتها على بلوغ أهدافها.

فعلى الرغم من أهمية الشراكة المجتمعية إلا أنها تتعرض لكثير من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تفعيلها بالشكل الإيجابي، وهو ما أشارت إليه الدراسات؛ إذ تتمثل معوقات الشراكة فيما يلي:

- ضعف حيز السلطات المسؤولة من حيث إيمانها بضرورة المشاركة في عملية التخطيط والتنمية.
- عدم القدرة على التعبير وحرية الرأي لجميع أفراد المجتمع بشكل كاف، بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.
- عدم إتاحة الفرصة الكافية للإسهام في إحدى مراحل العمل المجتمعي؛ وذلك بسبب محدودية النطاق الاقتصادي.
- الفجوة الواسعة بين أصحاب القرار في مؤسسات المجتمع التنموية، والعاملين فيها من جهة، والسكان من جهة أخرى.
- غياب سياسات التحفيز والتشجيع من الدولة.
- عدم معرفة العاملين لحدود مشاركتهم وفهمهم للمشاركة ومتطلباتها وظروفها. (الحلبي، ١٩٨٤: ٣٨)

رأس المال الاجتماعي: مفاهيم وتفسيرات

نشأة وماهية رأس المال الاجتماعي.

إن مصطلح رأس المال الاجتماعي يستعيد فكرة موجودة منذ عقود؛ لذلك فإن تتبع الخلفية الفكرية للمفهوم سيكون بمنزلة إعادة النظر في المصادر الأساسية لعلم الاجتماع في القرن التاسع عشر، ومع ذلك فقد كان رأس المال الاجتماعي في السنوات الأخيرة ذا أهمية خاصة في السياسة والاقتصاد والإنثروبولوجيا، غير أن الآراء اختلفت حول المدة التي ظهر فيها مفهوم رأس المال، ولكن تشير بعض الآراء إلى أن الجذور الأولى له تعود إلى كتابات توكيل "Toukfil" عن الديمقراطية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. ففي كتابه الشهير عن هذا الموضوع أرجع توكيفل "Toukfil" الديمقراطية في أمريكا إلى الترابط الاجتماعي ونزوح المواطنين إلى المشاركة في الحياة العامة، هذه القيم تمثل جوهر رأس المال الاجتماعي بالمعنى الذي يتناول المعاصرون من خلاله هذا المفهوم، وقد اعتمد عدد كبير على هذه الفكرة عند دراسة رأس المال الاجتماعي، وبخاصة دارسي المفهوم ممن ينتمون إلى حقل العلوم السياسية. في حين يشير البعض إلى أن البداية الحقيقية تعود إلى كتابات هانيفان"Hanfan" في أوائل القرن العشرين عام 1916، والتي ربطت بين رأس المال الاجتماعي وبين ممارسات اجتماعية بعينها تكون في إطار جماعة اجتماعية محددة، منذ حوالي قرن من الزمان، حددت هانيفان Hanfan" رأس المال

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الاجتماعي بوصفه حسن النية، والزمالة، والتعاطف المتبادل، والجماع الاجتماعي بين مجموعة من الأفراد والأسر الذين يشكلون وحدة اجتماعية. ومنذ ذلك الحين اعتمدت فروع متعددة هذا المفهوم الذي يحدد، على نطاق واسع، كيف أن المشاركة والمشاركة في المجموعات يمكن أن يكون لها عواقب إيجابية على الفرد والمجتمع (Ports، 1998:24-1).

رأس المال الاجتماعي لدى رواده:

يمكن عدُّ أول تحليل منهجي معاصر لرأس المال الاجتماعي هو الذي قام به بورديو "Bourdieu"، فقد قام عالم الاجتماع الفرنسي بتعريف المفهوم، وإعطائه الرؤية والاعتراف على المستوى الأكاديمي. (Bourdieu، 1986:248)

كما حدد بورديو "Bourdieu" ثلاثة أبعاد لرأس المال لكل منها علاقة خاصة بمفهوم الطبقة: رأس المال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. فكرة بورديو "Bourdieu" عن رأس المال الاجتماعي تضع التركيز على الصراعات الطبقية: تستخدم العلاقات الاجتماعية لزيادة قدرة الفاعل على النهوض بمصالحه، ويصبح رأس المال الاجتماعي موردًا للنضالات الاجتماعية، وبذلك يتكون رأس المال الاجتماعي من عنصرين: أولهما مورد يرتبط بعضوية المجموعة والشبكات الاجتماعية، ثانيًا هو الجودة التي تنتجها مجمل العلاقات بين الجهات الفاعلة، وليس مجرد "نوعية" مشتركة للمجموعة. (مرجع سابق، 1986:305)

المفاهيم ذات الصلة برأس المال الاجتماعي:

هناك عدد من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم رأس المال الاجتماعي؛ كالثقة، والتبادل، ورأس المال التجسيري، ورأس المال الترابطي، ورأس المال الهيكلي والمعرفي، سنتطرق إليها على النحو الآتي:

رأس المال الهيكلي والمعرفي: يتكون الشكل الهيكلي لرأس المال الاجتماعي من الأدوار، والقواعد والإجراءات، والشبكات الاجتماعية، في حين يشمل الشكل المعرفي المعايير والقيم والمواقف والمعتقدات، كما ترتبط الأشكال الهيكلية لرأس المال الاجتماعي بالهياكل الاجتماعية مثل الشبكات والجمعيات والذي يرتبط بأشكال التنظيم الاجتماعي، في حين ترتبط الأشكال المعرفية لرأس المال الاجتماعي بالعناصر الأكثر موضوعية أو غير الملموسة؛ مثل الثقة وقواعد المعاملة بالمثل، والذي يتكون من العمليات العقلية والأفكار معززة بالثقافة الأيدلوجية. ويعكس رأس المال الهيكلي ترابط الأفراد داخل مجتمع معين (المشاركة في المنظمات والشبكات وغيرها) في حين يوضح رأس المال المعرفي المشاعر داخل المجتمع (تصورات المعاملة بالمثل والثقة وما إلى ذلك). (Harpham،n.d:4)

رأس مال اجتماعي التجسيري: "ويتمثل في الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتشكل في إطـار أبنيـة اجتماعية متنوعة، ولا تقوم هذه العلاقات والشبكات علـى

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الـروابط التقليديـة؛ كالدين أو العِرْق أو النَّسب، وإنما تعتمد على ارتباط أعضائها بمجموعـة مـن الأهداف العامة؛ بمعنى أنه يرتبط به الأفراد بالآخرين الذين يقعون خارج دائرتهم الاجتماعية الأساسية، هذه العلاقات لا تحتاج إلى أن تكون جوهرية، وتُقيَّم حسب كميتها وليس جودتها، وميزتها الأساسية أنها توفر الوصول إلى المعلومات غير الضرورية، ويسهم هذا النوع في تكوين نمط من الثقة المجتمعية المعممة التي تدفع المواطنين للمشاركة في شؤون مجتمعهم". (Uphpoff ،Krishna ،1999: 19-15)

رأس مال اجتماعي ترابطي: في حين ينصرف رأس المال الترابطي إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتشكل في إطار أبنية اجتماعية مغلقة، وتعتمد هذه الشبكات والأبنية الاجتماعية على الروابط التقليدية، ولا تتولد لدى أعضاء هذه الشبكات رغبة في المشاركة خارج نطاق جماعتهم؛ وذلك لتُكون نمطًا من الثقة الفردية أو الشخصية. (مرجع سابق،1999: 19-15)

مصادر رأس المال الاجتماعي

يوجد رأس المال الاجتماعي في جميع أنحاء المجتمع، وفي جميع أنواع المنظمات، ومن مصادر رأس المال الاجتماعي: الأسرة، والمدرسة، والأحياء، والمجتمع المدني، والروابط العرقية، والنوع الاجتماعي، والمعطيات الجغرافية، ودور الدين، فهذه التنظيمات تبني معايير الثقة، وتساعد الناس على البقاء مع بعضهم، كما أنها تقدم الدعم العاطفي والشخصي، ويتكون رأس المال الاجتماعي من خلال عدد من المصادر، وسنوضح مصادر رأس المال الاجتماعي في الآتي: (حافظ وآخرون، ٢٠١٢: ١٨١)

الأسرة: الأسرة هي الأساس لبناء الرأسمالية الاجتماعية. تنشئ العائلات الأعراف والعلاقات الاجتماعية، وتوفر شبكة اجتماعية تفيد أعضاءها، خاصة في سياق الأسر الممتدة في "المجتمعات العائلية"؛ فالعلاقات داخل الأسرة تكون على أساس المعاملة بالمثل، والقدرة على تلبية الاحتياج العاطفي والتي بدورها تعزز تنمية الثقة والسلوك التعاوني خارج دائرة الأسرة المباشرة. (مرجع سابق، ٢٠١٢: ١٨١)

المدرسة (المؤسسات التعليمية الاجتماعية):

بالإضافة إلى الأُسر تعدُّ المدرسة مصدرًا مهمًّا لنشأة رأس المال الاجتماعي وتراكمه وتطويره، فالمنشآت التعليمية لها دور في زرع مبادئ العمل الجماعي التعاوني، والتنوع في المعلومات والثقافات المكتسبة، وذلك عن طريق اللقاءات التي تجمع بين مختلف القطاعات سواء تكوينية أو تعليمية أو منظمات مهنية، فينتج ذلك لنا رأس المال الاجتماعي الذي يربط بين كل هذه القطاعات. (Ocde،2001 52)

الأحياء:

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

تؤدي المجتمعات والأحياء أيضًا دورًا في تكوين رأس المال الاجتماعي، فالتفاعلات الاجتماعية بين الجيران والأصدقاء والمجموعات تولد رأس المال الاجتماعي والقدرة على العمل معًا من أجل الصالح العام، ويربط كولمان (١٩٩٠) الأسرة بالمجتمع المحلي في تحليله لـ "الإغلاق"، وتمارس المجتمعات نفوذها على أعضائها من خلال خطر فرض عقوبات عليهم لعدم الامتثال لمعايير معينة. (مرجع سابق،46:2001)

المؤسسات الرسمية:

إن المؤسسات التي تتميز بالمستوى الأدنى من التنظيم والتعاون والثقة والأهداف المشتركة، تصبح مصدرًا من مصادر رأس المال الاجتماعي ويُصاغ في داخل المنشآت بين المؤسسات وبين القطاعات وداخل المجتمع. (حافظ وآخرون، ٢٠١٢: ١٨١)

القطاع العام:

إن الحكومة ومؤسساتها لها دور فعال في ترقية المجتمع؛ إذ نجد رأس المال الاجتماعي بين الموظفين وداخل تركيبة جهاز القطاع العام، وبين القطاع والموظفين، فيعدُّ رأس المال الاجتماعي رابطًا داخل القطاع العام، وفيما بين وحداته وخارجه؛ إذ إن قوة القطاع وكفاءته تعتمد على تلك الروابط؛ فمثلًا عند تجمع رأس المال الاجتماعي عند السياسيين (متخذي القرار) فقط دون الآخرين، يظهر الفساد. (حافظ وآخرون، ٢٠١٢: ١٨٥)

المجتمع المدني:

مصدر آخر لرأس المال الاجتماعي هو المجتمع المدني، ويتكون المجتمع المدني من "المجموعات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة والسوق لتعزيز المصالح المتنوعة في المجتمع"، وهناك أوجه تآزر مهمة في العلاقة بين المجتمع المدني والدولة والسوق.

يعرف بوتنام "Putnam" "بأنه أول من ربط بين مفهوم المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي، حيث يعتبر رأس المال الاجتماعي على أنه العدد القابل للقياس وكثافة الارتباطات وأعضاء المجتمع الإنساني التي تربطنا في المجتمع".(Putnam، 2000: 170)

التنظيمات الدينية:

يمثل الدين مصدرًا لرأس المال الاجتماعي، فالتعاليم السماوية تنطوي على مفاهيم تساعد على تراكم مفهوم رأس المال الاجتماعي؛ مثل التكافل الاجتماعي، والتعاون على البر والتقوى، والدين قد لا يسهم في تكوين رأس المال الاجتماعي رابطًا يسهم في تنمية المجتمع، وإنما قد يسهم في إضعاف ثقة فئات المجتمع من أبناء

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الديانات المختلفة في بعضهم البعض، وعلى العكس من ذلك الفئات ذات الديانة الواحدة، يوجد فيما بينهم رأس مال اجتماعي قوي. (عبد الحميد، ٢٠١٠: ١٠٣)

محددات قياس رأس المال الاجتماعي

تعكس اعتبارات قياس رأس المال الاجتماعي حتمًا النقاشات المفهومية حول رأس المال الاجتماعي نفسه، وعلى وجه الخصوص ما إذا كان يمكن قياس رأس المال الاجتماعي على مستوى الفرد أو المجتمع؛ إذ سعى علماء الاقتصاد والاجتماع إلى تطوير أفضل المقاييس لوصف الشبكات الاجتماعية التي تساعد على فهم أفضل لكيفية عمل رأس المال الاجتماعي.

وفي ضوء ذلك يحدد معهد (Rockefeller) أربع سمات لرأس المال الاجتماعي والتي يمكن قياسها، وهي:

• المرفقات/ تحديد الهوية، تقاس بعوامل مثل النسبة المئوية للسكان الذين يبلغون عن أن الحي له اسم، أو يشعر بأن هناك ارتباطًا أقوى بالحي مقارنة بالمدينة ككل.

• الجوار، يقاس بما يقوله الجيران وبالوتيرة التي يزورون بعضهم البعض؛ مساعدة بعضهم البعض في المهام؛ أو نسبة المشاركين او الذين يبلغون أن نسبة كبيرة من جيرانهم هم أصدقاء.

• البنية التحتية التنظيمية/ الترابطية، تقاس بعدد المنظمات أو المجموعات الموجودة في الحي ونوعها، ونسبة السكان الذين يبلغون عن وجود مجموعات تتعامل مع قضايا الجوار، والدرجة التي يبلغ بها السكان عن شعورهم بوجود أشخاص في جوارهم يتحدثون معهم ويعملون معًا بشأن هذه القضايا.

• المشاركة السياسية/ المدنية، تقاس بالتسجيل الانتخابي والإقبال، أو العضوية في منظمات الضغط أو الدعوة (Trane، Gasen، n.d،4)

كما يلخص Van Deth (2008) قياسات رأس المال الاجتماعي في ثلاث فئات: تدابير الشبكة، ومقاييس الثقة، ومقاييس المدنية.

وعلى المستوى التجريبي نجد هذه الفئات الثلاث للقياسات تشمل التدابير التي تستند إلى الشبكات ما يُعرف بالمنظور الهيكلي، والذي يركز على خصائص البنية الاجتماعية التي يعمل فيها الأفراد. وتقيس المتغيرات وجود الشبكات الشخصية والعلاقات بين الأفراد والروابط بين المنظمات. وتعد خصائص الشبكات وموقع الأفراد داخل الشبكات أمرًا ضروريًّا لفهم كل من كفاءة الشبكة وفعاليتها بأكملها ومجموعة من المزايا التنافسية المحتملة للأفراد والمؤسسات.

الدور التنموي لرأس المال الاجتماعي

تنطوي التنمية على ضرورة إجراء تغيرات رئيسة وضرورية في المجتمع، ولكي تقوم هذه التنمية لا بد أن تستند وتعتمد على مخزون رأس المال، غير أن رأس مال المادي ورأس المال البشري ورأس المال الثقافي تفسر جزئيًّا عملية النمو

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الاقتصادية؛ لأن هذه النظرة التقليدية تتغاضى عن الطرق التي يتفاعل بها الفاعلون الاقتصاديون وتنظيم أنفسهم لدفع عملية التنمية.

من هذا المنطلق برز رأس المال الاجتماعي بوصفه مفهومًا اجتماعيًّا أو تنمويًّا، بل أصبح مفهومًا له آمال كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح عماد المفاهيم التي طرحت للغرض نفسه منذ منتصف القرن الماضي، كما عُدَّ ربط قضية التنمية بمسألة رأس المال الاجتماعي هو الخلاص الأخير الذي سيحقق ما لم يتحقق من خلال المقاربات الأخرى للتنمية.

حيث اكدت نتائج بعض الدراسات التي أجراها البنك الدولي في أن المجتمع الذي يمتلك المكونات نفسها من رأس المال المادي والبشري والموارد الطبيعية، ونفسها من رأس المال الاجتماعي قد أحرز معدلات عالية في النمو وفي مجالات مختلفة للتنمية. (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١: ١٤)

دور رأس المال الاجتماعي في التنمية الاجتماعية:

يعدُّ مفهوم التنمية من المفاهيم الواسعة والفضفاضة؛ وذلك لكثرة تعريفاتها، واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجيا أخرى، فحسب بوسكوف "Boskoff" فإن مفهوم التنمية الاجتماعية يتداخل مع عدة مفاهيم سوسيولوجية وحلقة أساسية ضمن حلقات التطور الاجتماعي والتقدم الاجتماعي. (جيلالي، ٢٠٢٠، ٣١٤)

أما مفهوم التنمية الاجتماعية عند المفكرين الاجتماعيين فهو مختلف؛ إذ يعرفها البعض على أنها عملية توافق اجتماعي، في حين يعرفها البعض الآخر بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو البلوغ بالفرد إلى مستوى معني من المعيشة، أو عملية تغيير موجه يتحقق بموجبها إشباع احتياجات الأفراد. (نامق، ١٩٨٦، ٣٥)

دور رأس المال الاجتماعي في التنمية الاقتصادية:

تشير التنمية الاقتصادية إلى العملية المقصودة المتمثلة في زيادة مسار منحنى النمو الاقتصادي للمجتمع.

ويقدم لابينق " Lapping"(1989) التعريف التالي للتنمية الاقتصادية، وهو ما يساعد على تحديد جهود التنمية الاقتصادية المحلية؛ إذ يذكر أن التنمية الاقتصادية "هي عملية تغيير هدفها هو زيادة ثروة المجتمع من خلال زيادة الدخول، وزيادة الوصول إلى الخدمات، والحد من عدم التوظيف، وتحدث التنمية الاقتصادية عند القطاع الخاص، ورواد أعمال أو شركات غير ربحية أو تعاونيات أو وكالات حكومية مما يجعل الاستثمارات في بلدة ممكنًا". (Lapping، 1989،:273)

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة :

تنتمي الدراسة الحالية إلى حقل الدراسات النوعية "الكيفية" والذي اتخذته الباحثة لغرض وصف موضوع الشراكة المجتمعية، وتوضيح خصائصها، ورصد أبعادها، ومحاولة فهمها بشكل أوضح، وعلاقاتها برأس المال الاجتماعي.

منهج الدراسة :

اتبعت الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة منهج دراسة الحالة؛ وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة؛ اختارت الباحثة مجتمع الدراسة بما يتفق مع الأهداف المرجو تحقيقها؛ لذلك اختارت الباحثة عددًا من المؤسسات لتكون المجتمع الملائم لتطبيق الدراسة الحالية، فوقع الاختيار على ثلاث مؤسسات، هي:

- أمانة الأحساء ممثلة بإدارة الشراكة المجتمعية.
- جامعة الملك فيصل ممثلة بإدارة تطوير الشراكة المجتمعية.
- جمعية فتاة الأحساء التنموية الخيرية.

ولقد اختارت الباحثة المؤسسات السابقة الذكر للمسوغات التالية:

- وجود وحدات متخصصة للشراكة المجتمعية.
- إجراؤها عددًا من الشراكات المجتمعية مع عدد من المؤسسات في المنطقة،

و كان توجه الباحثة الاكتفاء بالمؤسسات سالفة الذكر الى ان الدراسة ارتقت و اتسع مجالها ، لذلك اتجهت الباحثة لعدد من المؤسسات لتطبيق الدراسة ؛ و ذلك من اجل الوصول الي بيانات أعمق بما يحقق اهداف الدراسة ، و تلك المؤسسات هي :

- جمعية تحفيظ القرآن بالأحساء (خير).
- جمعية مكافحة السرطان الخيرية بالأحساء (تفاؤل).
- جمعية التنمية الأسرية بالأحساء (أسرية).
- جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء .
- نادي الأحساء الأدبي.
- وحدة تنمية المرأة بجامعة الملك فيصل.
- مركز أفلاذ و شمل بالأحساء .

عينة الدراسة :

استخدمت الباحثة العينة الهادفة purposeful sampling وهي من أنواع العينات المستخدمة في البحوث النوعية ، يحرص الباحث عند اختيار أعضاء المجتمع

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

تحديد عدد المشاركين وخصائصهم وفقاً لعدد من المعايير التي يجب توافرها لكي يمكن جمع المعطيات المطلوبة وفقاً لأهداف الدراسة .
و لقد بلغت عينه الدراسة ٣٥ مفردة حيث كانت دراسة الحالة ٩ حالات و افراد المقابلة ٢٦ وفق التقسيم الاتي:

جدول(١) عينة الدراسة

الجهة	عدد افراد العينة	
	المقابلات	دراسة الحالة
جامعة الملك فيصل	٦	٢
أمانة الاحساء	٥	١
نادي الاحساء الادبي	٠	١
جمعية فتاة الاحساء التنموية الخيرية	٦	١
جمعية تحفيظ القرآن بالأحساء (خير).	١	٠
جمعية مكافحة السرطان الخيرية بالأحساء (تفاؤل).	٢	١
جمعية التنمية الأسرية بالأحساء (أسرية).	٤	١
جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء .	٢	١
مركز أفلاذ و شمل بالأحساء .	٠	١
المجموع	٢٦	٩

أدوات الدراسة :

تعددت الأدوات التي استخدمتها الباحثة في الدراسة الحالية؛ إذ استخدمت:
المقابلة المتعمقة: والتي توفر للباحثة إمكانية جمع البيانات والمعلومات من خلال التواصل المباشر مع المتخصصين؛ إذ أجريت المقابلة مع المتخصصين في مجال الشراكة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية والعلاقات العامة في المؤسسات التي وقع الاختيار عليها.
الملاحظة: إذ تتيح الملاحظة للباحثة إمكانية التعرف على طبيعة بيئة عمل المؤسسة، وتعرف الملاحظة على أنها: "الانتباه إلى ظاهرة أو حادثة معينة أو شيء ما يهدف للكشف عن أسبابها وقوانينها". (عبيدان وآخرون، ١٩٩٨: ١٥٣)
واضافت الباحثة الصور الفوتوغرافية، حيث قامت الباحثة بالتقاط بعض الصور، واستعانت ببعض المشاركين من الذين تمت مقابلتهم للحصول على الصور. وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسات التي تم التطبيق فيها.
كما قامت الباحثة بتصميم دليل لدراسة الحالة بما يتناسب مع أهداف الدراسة، وقد مر تصميم الأدوات بمراحل، هي:

- صياغة محاور أدوات الدراسة بما يتناسب مع أهداف الدراسة والأهداف التي تطمح الدراسة لتحقيقها، مع الاستفادة من إرشادات المشرف على الدراسة، كما استفادت الباحثة من المراجع العلمية والدراسات السابقة التي اطلعت عليها.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

- صياغة أسئلة المقابلة ودليل دراسة الحالة وترتيبها وفق أهداف الدراسة.
- تحكيم الأداة: وذلك بعد التصميم المبدئي عُرِضت على أثنين من الأساتذة في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك فيصل ، الذين أبدو ملاحظات قيمة استفادت منها الباحثة و تم الاخذ بها عند تعديل الأدوات .
- تعديل الأدوات: بعد تحكيم الأدوات والتعرف على الملاحظات والتعديلات المطلوبة قامت الباحثة بتعديل الأدوات حسب ما هو مطلوب من خلال المناقشة مع مشرف الرسالة.
- الصورة النهائية لأدوات الدراسة.

عرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية

فيما يتعلق بالمقابلات المتعمقة تم اجراء عدد من المقابلات مع عدد من المبحوثين على النحو التالي:

جدول(٢) المقابلات المتعمقة

الجهة	عدد المقابلات
جامعة الملك فيصل	٦
أمانة الاحساء	٥
جمعية فتاة الاحساء التنموية الخيرية	٦
جمعية تحفيظ القرآن بالأحساء (خير)	١
جمعية مكافحة السرطان الخيرية بالأحساء (تفاؤل)	٢
جمعية التنمية الأسرية بالأحساء (أسرية).	٤
جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء .	٢
المجموع	٢٦

كما جاءت دراسة الحالة لزيادة الشمول بما يخدم اهداف الدراسة حيث اخضعت عدد من المؤسسات كنماذج لدراسة الحالة وهي :

- أمانة الأحساء ممثلة بإدارة الشراكة المجتمعية.
- جامعة الملك فيصل (إدارة تطوير الشراكة المجتمعية – وحدة تنمية المرآة).
- نادي الأحساء الأدبي.
- جمعية فتاة الأحساء التنموية الخيرية.
- جمعية مكافحة السرطان الخيرية بالأحساء (تفاؤل).
- جمعية التنمية الأسرية بالأحساء (أسرية).
- جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء .
- مركز أفلاذ و شمل بالأحساء .

و ذلك من اجل الوصول الى نتائج أعمق بما يحقق اهداف الدراسة .

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ثانياً: تحليل نتائج المقابلات المتعمقة

أُجريت مقابلات مع عدد من العاملين في مجال الشراكة المجتمعية والأقسام المرتبطة بها في المؤسسات التي اختارتها الباحثة لتطبيق الدراسة الميدانية، فقد أُجريت (٢٦) مقابلة، وقامت لباحثة بتقسيم مجتمع الدراسة ثلاثة أقسام؛ من أجل الوصول إلى تفسيرات متعلقة بالشراكة المجتمعية وعلاقتها برأس المال الاجتماعي وفق الترتيب التالي:

١- جامعة الملك فيصل.

٢-أمانة الأحساء.

٣-الجمعيات غير الربحية :

-جمعية فتاة الأحساء التنموية الخيرية.

-جمعية تحفيظ القرآن بالأحساء (خير).

-جمعية مكافحة السرطان الخيرية بالأحساء (تفاؤل).

-جمعية التنمية الأسرية بالأحساء (أسرية).

-جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء .

مناقشة التساؤل الأول والإجابة علية :ماهي دوافع إقامة شراكة مجتمعية بين المؤسسات ؟

- أهداف الشراكة المجتمعية

لقد تمت مناقشة المشاركين حول اهداف الشراكة المجتمعية جاءت الآراء متباينة حيث أشار ٢٣% من المشاركين الى ان حاجة المجتمع وحاجة المؤسسة او مستفاديها هو الهدف الرئيسي من اجراء الشراكة .

(ت.م): "لا بد في بداية الأمر من القيام بدراسة علمية أو لقاء تشاوري لتحديد احتياجات المجتمع، وذلك يكون كل سنة أو كل خطة إستراتيجية للجامعة، وهناك أطراف خارجية مستفيدة؛ ومن أجل تحقيق احتياجاتهم لا بد من التعرف عليها، وبعد ذلك تبلَّغ إدارة التخطيط من خلال وضع أهداف ومؤشرات تابعة للاحتياجات"

كما أضاف قائلًا: "أهداف الشراكة تتحدد على أساس احتياجات المجتمع وليس أهداف الجامعة، والشراكة علاقة تبادلية بين المجتمع والجامعة، فهناك مستفيدون داخليون، وهناك مستفيدون خارجيون؛ ومن أجل عقد شراكات مع المستفيدين الخارجيين لا بد من التعرف على احتياجاتهم، وتحديد أهداف الجامعة واحتياجاتها من أجل دمج أهداف الجامعة وأهداف المستفيدين الآخرين".

ترى الباحثة ان الشراكة بهذا المعنى تأتي تعبيرا عن احتياج وظروف المجتمع لذلك محاولة اشباع حاجات المجتمع سهم في تنمية الثقة المجتمعية وبالتالي زيادة راس المال الاجتماعي

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

مناقشة التساؤل الثاني والإجابة علية : ما واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع ؟

من الجدير بالذكر ان بعض المشاركين أشار الى اختلاف البرنامج تابع لطبيعة الشريك حيث اكدوا على وجود الاستفادة بين الشركاء عندما يكون الشريك قطاع حكومي او خاص في حين انه وجود شريك غير ربحي تكون الشراكة لدعم ذلك الشريك، ولعلة يمكن تفسير ذلك بان الشراكة مع القطاع غير الربحي هي منفذ للمؤسسات للتعبير عن المسؤولية الاجتماعية ، كما انه من الملاحظ تركيز الأمانة على القطاع الخاص فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية (تطوير ميادين – تحسين حدائق) حيث تسعى الأمانة إلى تنفيذها من خلال القطاع الخاص ورجال الأعمال؛ إذ يظهر دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، أما القطاع العام فيكون مسؤولًا عن اتخاذ القرار ، و الذي يحقق احد التزامات رؤية ٢٠٣٠ من خلال محور اقتصاد مزدهر الذي اكدت خلاله على زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية من خلال زيادة الشراكة بين القطاع الحكومي و الخاص .

وفي ضوء ما تقدم يمكن الإجابة عن التساؤل الثاني (ما واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع؟) من خلال التفسير الوظيفي حيث ترى أن المجتمع مكون من نظم ومؤسسات مختلفة، يوجد بينها قدر من التفاعل والتكامل لإشباع حاجات المجتمع ، الامر الذي اكدت عليه نتائج الدراسة على اعتبار ان الشراكة مجتمعية لا تقتصر على قطاع واحد، بل إنها تشمل القطاعات كافة ما ينعكس على الطموح التنموي الذي تسعى اليه الدولة من خلال وجود استفادة متبادلة بين المنظمات؛ إذ إن وجود شريك حكومي يعدُّ أمرًا ضروريًّا، كما أن الشريك الخاص يقدم فوائد للمؤسسة سواء دعم برامج أو مشاريع، في حين يعد وجود شريك غير ربحي منفذًا للمنظمات لتحقيق المسؤولية الاجتماعية. كما أن شراكات القطاع غير ربحي تظهر بشكل أوضح مع القطاع الحكومي والخاص؛ لكونها بحاجة إلى دعم هذين القطاعين بالتحديد.

مناقشة التساؤل الثالث والإجابة علية : ماهي التحديات التي تواجه أصحاب العمل عند دخول في شراكة ؟

- الصعوبات والتحديات

عند سؤال المشاركين عن أبرز الصعوبات والتحديات التي يوجهونها والتي تعيق سير العملية التشاركية جاء اراء المشاركين لتؤكد على وجود عدد من التحديات التي تنعكس سلبا على الشراكة المجتمعية وقدرتها على تحقيق الأهداف التي قامت من اجلها حيث أشار١٥% من المشاركين الى وجود صعوبات تتعلق بعملية التواصل ، والتي تؤثر على جودة العلاقات وتفسر الباحثة ذلك بسبب عدم وجود اجتماعات

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

دورية مع الشركاء ، كذلك قد يكون بسبب عدم وجود كوادر متخصصة في الشراكة المجتمعية .

مناقشة التساؤل الرابع والإجابة علية : كيف تحقق الشراكة المجتمعية التأثير المرغوب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية ؟

- تأثير الشراكة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية

عند الحديث عن تأثير الشراكة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية جاءت اراء المشاركين لتؤكد على القيمة المضافة التي تحققها الشراكة المجتمعية على المجتمع حيث تنوع تأثيرها بحسب الهدف من الشراكة فلقد اكد ٦١% من المشاركين على ان الشراكة تصب في المقام الأول على خدمة المجتمع من خلال مساهمتها في اعمال انسانيه و انشطه تطوعيه مختلفة ، اضافه الى المبادرات التي تقوم بتنظيمها من اجل خدمة فئة محددة في المجتمع بما يحقق لهم التمكين الاقتصادي و الاجتماعي ، و عليه فان اهتمام المنظمات بتكوين شراكات مجتمعية من اجل خدمة المجتمع نابع من المسؤولية الاجتماعية للمنظمة ، كما ان مساهمة المؤسسات بخدمة المجتمع يعزز من روح المواطنة و يساهم في تحقيق السعادة و الاستقرار المجتمعي .

مناقشة التساؤل الخامس والإجابة علية: ما تأثير الشراكة المجتمعية على المشاركين ؟

- تأثير الشراكة المجتمعية في المشاركين

أشارت نتائج هذا التساؤل إلى وجود اتفاق بين المشاركين حول التأثير الإيجابي الذي تلعبه الشراكة المجتمعية على المشاركة حيث اشار ٦٩% من المشاركين عن دور الشراكة في تطوير وتنمية خبرات الأفراد من خلال ما توفرها من إمكانية تبادل الخبرات والمهارات لأنها تطيح إمكانية التعامل والتواصل مع أفراد ذوي خبرات متنوعة من خارج المنظمة كما توفر الشركة فرص لتطوير الأفراد بما تشملهم من برامج ودورات تدريبية توفر لهم القدرة على التطوير المهني ويكون لها تأثير مرغوب على سير العمل و جودة الأداء وبالتالي تحقيق فرص النمو والتنمية .

وفي سياق الحديث عن تأثير الشراكة على المشاركين اشار ٤٢% من المشاركين إلى أن القيمة المضافة لشراكة لا تقتصر على الأفراد بل أنها تحقق فوائد مرغوبة على مستوى المنظمات من حيث مساهمتها في تحقيق الانتشار للمنظمة من خلال النشر الإعلامي والتسويق وما يوفر ذلك من الوصول إلى جمهور أوسع وتوسيع دائرة العلاقات والشبكات والتي تنعكس على إمكانية الوصول إلى الموارد وتبادل المعلومات .

وأوضحت المقابلات التأثير الإيجابي الذي تؤديه الشراكة المجتمعية في المشاركين، سواء كانوا أفرادًا من خلال تبادل الخبرات أو مؤسسات، فالشراكة عملية تبادلية يستفيد منها كل شريك بحسب مجاله، وبحسب الهدف من دخول تلك الجهات

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

في شراكة. و من خلال ذلك توفر الشراكة التكامل والتوازن بين المؤسسات، ويستفيد كل شريك من الآخر من أجل الوصول إلى الهدف النهائي، وهذا ما يشير إلى وجود قدر من التساند الوظيفي بين الشركاء.

كما ان تأثير الشراكة على المشاركين يظهر بشكل ايجابي لأنها تخلق إمكانية تبادل الخبرات والمهارات ذلك لأنها تتعامل مع انساق مختلفة كما أنها تحقق استفادة متبادلة لكل طرف ، فهي بحسب التبادلية عملية أخذ وعطاء كل طرف يدخل في شراكة وهو يدرك أنه سوف يحقق فوائد بأقل التكاليف لأنها توفر الوصول إلى الموارد والمعلومات وتخلق مزيج من الخبرة العلمية وترفع الكفاءة التشغيلية.

مناقشة التساؤل السادس والإجابة علية: ماهي مظاهر واشكال راس المال الاجتماعي داخل الشراكة ؟

- دور الشراكة في تنمية العلاقات

يتناول هذا المحور دور الشراكة المجتمعية في تنمية العلاقات حيث انه بسؤال المشاركين حول مدى مساهمة الشراكة في تنمية العلاقات و تطوير شبكات التواصل جاءت اراء المشاركين متفقه و متقاربه حول ما تساهم به الشراكة المجتمعية من تنمية للعلاقات حيث أشار البعض الى دورها في استقطاب الجهات الخارجية و الوصول الى جمهور أوسع من خلال متوفرة من إمكانية التعرف على الجهات و ما تساهم به من انتشار اعلامي للجهات المتشاركة و الذي يمكن اعتبارها بحسب الفكر الوظيفي بالوظيفة الكامنة للشراكة المجتمعية و بالتالي تتيح لها الوصول و الانتشار للمجتمع. ولقد بينت المقابلات المتعمقة أهمية الشراكة المجتمعية ودورها البارز في تنمية العلاقات وتوسيع الشبكات الاجتماعية، وانتشار الجهات ووصولها إلى جمهور أوسع، وقدرتها على الاستفادة من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ خلالها في تعزيز التعاون بين المؤسسات المختلفة؛ لذلك يتبين لنا دور التشبيك في بناء علاقات قوية يمكن الاستفادة منها بطرق متنوعة في حل المشكلات والوصول إلى الموارد، كما تعزو الباحثة نجاح بعض الشراكات بسبب نجاح العلاقات؛ كما ان الموازنة في الاخذ و العطاء عامل مهم لتقوية العلاقات وبذلك ينشأ من خلالها شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي .

- دور العلاقات الشخصية في الشراكة

عند توجيه السؤال بشكل مباشر للمشاركين حول قيمة العلاقات الشخصية في الشراكة المجتمعية جاءت اراء المشاركين عن التأثر الإيجابي التي توفره العلاقات الشخصية داخل الشراكة حيث أشار البعض انها عامل مساعد في تسهيل عملية التواصل

- دور الثقة في الشراكة

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

فيما يتعلق بدور الثقة في الشراكة المجتمعية اتفق جميع من عُمِلت مقابلة معهم على الدور المحوري الذي تؤديه الثقة في الشراكة المجتمعية بين المؤسسات، سواء كانت الثقة من المجتمع أو بين الجهات، أو الثقة في الأفراد حيث أكد البعض على دورها في تكرار التعاون بين الجهات ، لأنه وبحسب كولمان ان الثقة والجدارة بالثقة تساعد المجموعة ان تكون أكثر إنتاجية ، كما انه يمكن اعتبار العلاقات ذات الثقة العالية أكثر فعالية وبالتالي تساهم في تحقيق اهداف الشراكة .

مناقشة التساؤل السابع والاجابة علية : ماهي أفضل الممارسات لتعامل مع القضايا التي تهدد قدرة الشراكة على تحقيق الأهداف المشتركة التي قامت من اجلها ؟

- مقترحات لتطوير منظومة الشراكة

جاء هذا المحور من اجل الوصول الى عدد من المقترحات لتطوير العملية التشاركية ، حيث انه بسؤال المشاركين عن أفضل الممارسات لتعامل مع القضايا التي تهدد قدرة الشراكة على تحقيق الأهداف المشتركة التي قامت من اجلها ؟

جاءت الآراء لتؤكد على عدد من المقترحات منها ضرورة إيجاد قاعدة بينات لكل مؤسسة ووسائل التواصل معها والتعريف بشراكاتها ، ولعل ذلك يساهم في التعريف بكل جهة ونطاق عملها وأهدافها كذلك يساهم في التعرف على الجهات الفاعلة وبالتالي يقلل من وجود شراكات غير مفعله .

بناء على العرض السابق يظهر ان العملية التشاركية تتعرض لمجموعه من التحديات التي تمثل عائق امام تحقيقها لأهدافها ، لذلك فمن الضروري العمل على تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المؤسسات فيما يتعلق بالشراكة المجتمعية، من خلال إيجاد عدد من الممارسات لتعامل مع تلك العقبات إضافة الى وضع حوافز من الحكومات للمؤسسات لتشجيعها على عمل شراكات مجتمعية تخدم بها المجتمع، كذلك وجود ميثاق للشراكة المجتمعية يوضح حدود كل شريك.

النتائج العامة المتعلقة بالمقابلات المتعمقة

١) تنوعت أهداف الشراكة المجتمعية ما بين أهداف طويلة المدى وأهداف قصيرة المدى؛ إذ أشارت المقابلات إلى أن رغبة المنظمات في تبادل المنفعة وسد الاحتياج وتحقيق أهداف كل منظمة هي من أهم الأهداف التي تسعى المنظمات لتحقيقها من خلال الشراكة المجتمعية، الأمر الذي أرجعته الباحثة إلى قلة الموارد، وضعف الإمكانيات والخبرات ، كذلك التطور العلمي والتقني جعل كثير من المنظمات بحاجة الى الشراكة المجتمعية لمواكبة هذه التغيرات .

٢) أشارت المقابلات إلى أن خدمة المجتمع هي الغاية الرئيسة التي تدفع بالمؤسسة للدخول في شراكة، ،اضافة إلى وجود غايات أخرى تتعلق بدوافع الشركاء؛ كالرغبة في الحصول على تأييد اجتماعي، وتحقيق فوائد خاصة بالمنظمة؛ تفسر

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الباحثة ذلك على اعتبار ان خدمة المجتمع هي تعبير عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

٣) أكدت المقابلات وجود دوافع لدخول المنظمات في شراكة، والتي يمكن تقسيمها بحسب الفكر الوظيفي إلى عوامل ترتبط بالبناء الداخلي؛ كقلة الموارد، والرغبة في سد الاحتياج، وتخفيف الأعباء على المنظمة، وعوامل ترتبط بالبناء الخارجي تتعلق بتوجه الدولة، ووجود مؤشرات للشراكة في رؤية ٢٠٣٠.

٤) توفر الشراكة المجتمعية قدرًا من التكامل المؤسسي بين قطاعات المجتمع؛ إذ أكدت المقابلات على عدم الاقتصار على قطاع محدد، إلا أن من الملاحظ تركيز شراكات القطاع العام على تحقيق المصلحة للمجتمع والمساهمة في التنمية، في حين تركز شراكات القطاع الخاص على الاستثمار وتحقيق عوائد مجتمعيه ، كما تظهر شراكات القطاع الحكومي والخاص مع القطاع غير الربحي في صورة خدمات يقدمها للقطاع غير الربحي ، وهذا ما تعزوه الباحثة إلى أن القطاع غير الربحي يعدُّ منفذًا لقطاع الأعمال من أجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

٥) أشارت المقابلات إلى وجود اعتبارات عند اختيار الشريك؛ إذ إن هدف الشراكة وطبيعة الاحتياج هما الأساس لاختيار الشريك في الشراكة، وتفسر الباحثة استمرارية بعض الشراكة دون غيرها بسبب وضوح الأهداف وواقعتها ، إضافة إلى وجود عدة اعتبارات أخلاقية؛ كالثقة والتبادل والاحترام ،الامر الذي اشارت اليه الوظيفية بضرورة وجود نظام قيمي وعلاقات إنسانية لتمرير المعلومات.

٦) أشارت المقابلات إلى تنوع مجالات الشراكة المجتمعية (نقد اجتماعي – بحوث تطبيقية – برامج إرشادية وتوعوية – ترفيه – شراكات مع قطاع أعمال)، وهذا ما تعزوه الباحثة إلى تنوع المؤسسات وتنوع مجال كل مؤسسة، إلا أن من الملاحظ تركيز القطاع الحكومي على برامج التنمية البشرية والاقتصادية، في حين يركز القطاع غير الربحي على الشراكات التي تحقيق أهداف المؤسسة، وفي الإطار ذاته تظهر صورة الشراكة في شكل اتفاقيات ودورات ومشاريع، كما انه من الملاحظ قلة البرامج في مجال التخطيط للتنمية واقتصارها على مؤسسات محددة .

٧) من الملاحظ محدودية الخدمات التي تقدمها الشراكة في القطاع غير الربحي، وترجع الباحثة ذلك إلى ضعف قدرة القطاع غير الربحي؛ إذ إنه وجد لخدمه فئة أو قضية محددة، وترى الباحثة ضرورة تفعيل القطاع غير الربحي، ويكون شريكًا إستراتيجيًّا في تحقيق التنمية.

٨) بينت المقابلات التأثير المرغوب والإيجابي الذي تحققه الشراكة للمشاركين؛ إذ تتيح الشراكة للأفراد إمكانية تبادل الخبرات، وزيادة المهارات، وتنمية مهارات

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

التواصل بما ينعكس إيجابيًّا على قدرتهم على مواجهة التحديات وحل المشكلات، وهو ما يمكن تفسيره بالوظيفة الكامنة للشراكة.

٩) أشارت المقابلات إلى القيمة المضافة التي تحققها الشراكة للمنظمات؛ إذ تتيح الشراكة للمنظمات إمكانية الوصول إلى الموارد وتبادل المعلومات، والقدرة على تحقيق أهداف المنظمة؛ وعليه تفسر الباحثة أن استمرارية الشراكة مرتبط بوجود قدر من التوازن بين الأخذ والعطاء؛ لأن كل شريك يدخل في شراكة وهو يعتقد أنه يحقق فوائد بأقل التكاليف.

١٠) أظهرت المقابلات التأثير الإيجابي الذي تحدثه الشراكة في المجتمع، سواء كان التأثير بشكل مباشر من خلال التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمات وتحسين مستوى المعيشة، أو بشكل غير مباشر من خلال التوعية والتثقيف والاهتمام بالعنصر البشري بما ينعكس على التنمية والنمو.

١١) أشارت المقابلات إلى وجود ضعف واضح في آليات التفعيل والتعرف على مخرجات الشراكة، لعل السبب الرئيسي واءم ذلك عدم وجود خطة واضحة ومحددة لمتابعة الشراكة، وعدم التحديد الواضح لأهداف الشراكة وبنود الاتفاقية، كما ترى الباحثة أن بعض الشراكات لا تقوم على الواقعية؛ وعليه فلا تكون هناك طريقة للتعرف على المخرجات، إضافة إلى أن بعض المنظمات تقوم بتوقيع شراكات من أجل زيادة مؤشرها في المسؤولية الاجتماعية، وليس لديها رغبة حقيقية في التفعيل، وهذا ما يتبعه وجود شراكات غير مفعلة، كذلك ترى الباحثة أن قلة العاملين في مجال الشراكة يجعل متابعة الشراكة أمرًا في غاية الصعوبة.

١٢) أشارت المقابلات إلى ضعف مؤشرات تقييم الشراكة والحكم على نجاحها، واقتصار ذلك على مدى تنفيذ البنود وتكرارها، وهذا ما ترجعه الباحثة إلى عدم وضوح أهداف الشراكة، وعدم وضوح أدوار كل شريك ومسؤولياته.

١٣) أكدت المقابلات وجود بيروقراطية وطول في الإجراءات فيما يتعلق بالشراكة في القطاع الحكومي، بخلاف القطاع الخاص وغير الربحي الذي أثبت أن لديه القدرة على الابتكار والتجديد والاستجابة للمتغيرات بطريقة سهلة وأكثر مرونة.

١٤) أشارت المقابلات إلى المركزية في اتخاذ القرار، وهذا ما قد ينعكس بشكل سلبي على العملية التشاركية، وتقل معه سرعة الاستجابة؛ وعليه ترى الباحثة ضرورة أن تكون هناك مرونة ولا مركزية في عملية اتخاذ القرار؛ لأنها تحقق إدارة فاعلة، وتنتج قيادات جديدة بأفكار جديدة.

١٥) أظهرت المقابلات الدور الذي يؤديه القائد في جميع مراحل العملية التشاركية، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع ما جاءت به (Catherin 2007)؛ إذ أشارت إلى أن رأس المال الاجتماعي للقادة قد أثر في تشكيل الشراكات؛ وعليه ترى الباحثة

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

أن من المهم للقادة إدراك دورهم في تعزيز العلاقات الإيجابية؛ من أجل بناء شراكات فاعلة تلبي أهداف المشاركين والمجتمع وحاجاتهم.

١٦) أظهرت المقابلات الدور الرئيس الذي تؤديه الشراكة في تنمية العلاقات بين المنظمات، وتوسيع الشبكات والهياكل الاجتماعية، وإسهام الشراكة في الوصول والانتشار إلى جمهور أوسع، والتعريف بالمؤسسة للمجتمع الخارجي بما يسهم في وجود رأس مال اجتماعي بين المنظمات، وينعكس بشكل إيجابي على عمل المنظمات، ويتيح إمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات، وبذلك يسهم في زيادة الثقة المجتمعية ، و من هذا المنطلق يمكن تفسير النتيجة السابقة بناء على ما جاء به بلاوو في الفكر التبادلي حيث يرى ان دخول الافراد في شراكات ينتج عنه علاقات و تفاعل و مشاعر تدعم راس المال الاجتماعي .

١٧) كشفت المقابلات عن أهمية العلاقات الشخصية في الشراكة؛ لكونها تسهم في تسهيل عملية التواصل، وتقلل من الإجراءات، وتمنح إمكانية الوصول إلى الموارد؛ لذلك يمكن القول إن العلاقات والاتصالات التي تحدث في الشراكة تدعم عملية التكوين الشراكة.

١٨) أكدت المقابلات على الدور المحوري الذي تؤديه الثقة في تأسيس الشراكة المجتمعية والحفاظ عليها؛ إذ تعدُّ عاملًا مهمًّا عند اختيار الشريك؛ لذلك فإن ثقة المجتمع في المنظمة عامل استقطاب للجهات الخارجية؛ حيث أشار كولمان الى الثقة و الجدارة بالثقة تساعد المجموعة على ان تكون اكثر انتاجيه ، اضافه الى ان وجود الثقة بين الشركاء يساهم في تبادل المعلومات و الموارد و يقلل من السلوكيات الانتهازية و يؤكد على مصداقيه الاخر ، ذلك فإن وجود معايير أخلاقية كالثقة والتبادل والاحترام ضروري لبناء الشراكة والمحافظة على استمراريتها، وهو ما أكدته دراسة (catherinr 2007) التي أشارت إلى أن من أهم عوامل المحافظة على استدامة الشراكة قدرتها على بناء العلاقات وإرساء الثقة.

١٩) مؤشرات رأس المال الاجتماعي في الشراكة المجتمعية هي وجود شبكة من العلاقات والهياكل الاجتماعية وما تشمله من معايير؛ كالثقة والاحترام والتقبل، وما تتيحه من إمكانية الوصول للمعلومات وتبادل للموارد، كذلك ما تساهم به الشراكة المجتمعية من الوصول للتنمية التي يسعى لها المجتمع .

٢٠) من صور رأس المال الاجتماعي في الشراكة المجتمعية رأس المال التجسيري الذي يتمثل في الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتشكل في إطار أبنية اجتماعية متنوعة، ولا تقوم هذه العلاقات والشبكات على الروابط التقليدية.

٢١) مصدر رأس المال الاجتماعي رسمي ينشأ داخل المؤسسات الرسمية والقطاع العام.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

٢٢) اشارت المقابلات إلى قلة الوعي لدى المجتمع بالشراكة المجتمعية، وأرجعت الباحثة ذلك إلى ارتباط الشراكة المجتمعية بنطاق عمل المؤسسات أو المنظمات، وليست في مجال اهتمام الأفراد، إلا أن من ملاحظات الباحثة قله الوعي حتى لدى العاملين في مجال الشراكة المجتمعية، والذي يمكن تفسيره بارتباط مفهوم الشراكة بعدد من المفاهيم؛ مثل المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود توعية بماهية الشراكة المجتمعية اضافه الى ضعف التركيز الإعلامي على الشراكة المجتمعية كأسلوب بديل لتحقيق التنمية .

٢٣) أشارت المقابلات إلى وجود عدد من التحديات والصعوبات التي تؤثر في العملية التشاركية؛ إذ جاء في المرتبة الأولى صعوبات تتعلق بعملية التواصل على الرغم من وجود ضابط اتصال، وهذا ما ترجعه الباحثة إلى ضعف عملية متابعة الشراكة وقلة العاملين في مجال الشراكة المجتمعية. وعدم وضوح بنود الاتفاقية الذي يرجع إلى عدم التحديد الدقيق والاعتماد على بنود عامه ، كذلك طول الإجراءات الذي يرجع إلى المركزية في اتخاذ القرار، وكثرة القيود المفروضة على المنظمات .إضافة إلى وجود شراكات غير مفعلة نتيجة لعدم وجود آلية للمتابعة والتفعيل.

٢٤) خرجت المقابلات بعدد من المقترحات التي تصب في مجال خدمة الشراكة المجتمعية والتغلب على صعوباتها، منها ضرورة وجود قاعدة بيانات للشراكة، وتقليل الإجراءات، إضافة إلى ضرورة قيام الشراكة بدراسة الواقع المجتمعي، كذلك التوسع في إجراء مزيد من الشراكات، وضرورة وجود إجراءات لتنظيم الشراكة.

تفسيرات الباحثة وملاحظاتها

١) أصبحت الشراكة مع المنظمات غير الربحية نموذجًا جديدًا تأخذه المؤسسات لخدمة المجتمع.

٢) تحتاج مؤسسات المجتمع إلى التركيز على الشراكة المجتمعية من أجل سداد بعض الفجوات؛ إذ إن تقاسم الموارد يوفر للمؤسسات الموارد التي تفتقر لها.

٣) رأس المال الاجتماعي يسهم في التغلب على مشاكل العمل الاجتماعي من خلال ما ينصرف من قيام نوايا حسنة.

٤) البعد الأساسي في الشراكة هي العلاقات والثقة.

٥) من المرجح تنفيذ الشراكة بشكل إيجابي أو سلبي بناءً على وضوح اتفاقية الشراكة.

٦) التقييم العالي له تأثير في الشراكة وتكرار التعاون.

٧) أساس الشراكة القوية بين المؤسسات الالتزام والتركيز على الهدف.

٨) إظهار الطابع التعاوني هو جوهر عملية بناء العلاقات.

٩) التواصل والثقة والمرونة عناصر مهمة للحفاظ على الشراكة.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

١٠) بروز دور العلاقات الشخصية في بناء شراكة ناجحة؛ إذ تخلق استعدادًا للعمل معًا.
١١) أساس الشراكة الثقة، وهي حجر الأساس للشراكة، وقد لا تكون هناك شراكة إذا لم تكون الثقة موجودة
١٢) العلاقات الشخصية والثقة والتعاون التي تتكون في الشراكة تؤدي إلى بناء رأس مال اجتماعي.
١٣) تعاني الشراكة من مشكلات التواصل بسبب أن التواصل يكون هاتفيًّا أو عن طريق البريد الإلكتروني، ولا يمكن أن يوفر الهاتف والبريد الإلكتروني بناء نوع من الاتصال؛ لأنهما يفتقران إلى التواصل وجهًا لوجه.
١٤) من العوامل التي تؤثر في نجاح الشراكة الدور الذي يؤديه رأس المال الاجتماعي في التأثير في المشاركين.
١٥) إذا ضُمِّنت عملية تقييم الشراكة في عقود الشراكة فهناك احتمال أكبر أن تستمر الشراكة وتنجح.
١٦) بدأت كل شراكة بطريقة رسمية.
١٧) ساعدت سمعة المؤسسات في بناء الثقة بين المنظمات.
١٨) توجه المؤسسة وتاريخها وفلسفتها عامل مهم في الشراكة.
١٩) عندما تتميز الشراكة بوضوح الأهداف والغايات وفعل الالتزام بأهداف الشراكة تشكل شراكات ناجحة.
٢٠) سمات الشراكات الفاعلة: رؤية مشتركة، اتصالات رسمية وغير رسمية، تواصل اجتماعي، مرونة، تحقيق الأهداف، دافع للاستمرار، تعبر عن احتياج، مصداقية، أهداف قابلة للقياس.
٢١) خصائص الشراكة هي الرغبة في تحقيق الهدف، التبادل، تقاسم الموارد تتكامل هذه الخصائص مع العوامل المؤثرة في تنمية رأس المال الاجتماعي هي التفاعل، الثقة، الترابط، الاستمرارية. فالاستمرارية تشير إلى الاستمرار في الهياكل الاجتماعية، التفاعل يشير إلى تبادل الأفكار بين الأفراد والمنظمات. الترابط يشير إلى التنسيق بين الأجزاء المختلفة؛ بناء على ذلك نرى أن رأس المال الاجتماعي ضروري لتنمية الشراكة المجتمعية.

النتائج العامة للدراسة

استطاعت الدراسة الإجابة عن تساؤلات الدراسة و توصلت لعدد من النتائج على النحو التالي :

١) فيما يتعلق بدوافع إقامة شراكة مجتمعية بين المؤسسات أشارت نتائج الدراسة و بحسب الوظيفية إلى وجود عوامل ترتبط بالبناء الداخلي (المؤسسات) تجعلها تتجه لعقد شراكات مجتمعية ، و عوامل ترتبط بالبناء الخارجي تتعلق بالمجتمع و الدولة .

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

حيث تنوعت دوافع الشراكة المجتمعية والتي قُسِّمت وفق التقسيم التالي:

- دوافع تتعلق بالمؤسسة: يعدُّ تحقيق أهداف المؤسسة والرغبة في تبادل المنفعة وسد الاحتياج دافعاً رئيسًا للشراكة المجتمعية، إضافة إلى أن طبيعة المشروع والبرنامج لها دور في تحديد هدف دخول المؤسسة في شراكة.
- دوافع تتعلق بالمجتمع: من الدوافع التي تتعلق بالمجتمع الرغبة في خدمة المجتمع أو خدمة فئة محددة، والتوعية والتثقيف والتدريب، إضافة إلى تطوير الخدمات وتحسين البيئة وتحقيق التنمية.
- دوافع تتعلق بالدولة: توجهات الدولة ورؤية ٢٠٣٠ فيها مؤشرات الشراكة المجتمعية.

٢) فيما يتعلق بواقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع ، اكدت نتائج الدراسة الى مساهمة الشراكة المجتمعية في تكامل النسق بين القطاعات المؤسسية؛ إذ أظهرت الدراسة عدم اقتصار الشراكة على قطاع محدد، بل إنها تشمل القطاعات كافة، إلا أنه من الملاحظ تركيز شراكات القطاع العام على تحقيق المصلحة للمجتمع و المساهمة في التنمية ، في حين تركز شراكات القطاع الخاص على الاستثمار و تحقيق عوائد مجتمعية ، كما تظهر شراكات القطاع العام و الخاص مع القطاع غير الربحي في صورة خدمات يقدمها للقطاع غير الربحي .

كما أكدت نتائج الدراسة إلى وجود عدة اعتبارات كنوع البرنامج والمشروع، ووجود اعتبارات أخلاقية كالثقة والاحترام والتقبل وغيرها لها دور في اختيار الشريك ، الامر الذي أشارت إلية الوظيفية بضرورة وجود نظام قيمي و علاقات إنسانية لتمرير المعلومات .

و في الإطار ذاته توصلت الدراسة إلى أن الشراكة المجتمعية لم تصل إلى المستوى المأمول من التطبيق الفعلي؛ إذ أشارت الدراسة إلى عدم وجود آلية لمتابعة الشراكة وتفعيلها، وعدم وضوح مؤشرات لقياس المخرجات، وهذا ما يرجع إلى عدم تحديد النتائج المراد الوصول إليها والمتغيرات.

٣) فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها الشراكة المجتمعية أظهرت الدراسة أن العملية التشاركية تتعرض لعدد من التحديات و المعوقات ، و التي يمكن تقسيمها على النحو التالي:

•معوقات إدارية: تتعلق بالجانب الإداري، منها صعوبة في الإجراءات، والمركزية في اتخاذ القرار، وعدم وضوح البنود، إضافة إلى غياب الإشراف والمتابعة، وعدم وجود آلية للتفعيل.

•معوقات مجتمعية: منها صعوبات في التواصل، و جاءت هذه النتيجة متفقة مع ما جاءت به دراسة (الجهني ،٢٠١٨) و التي أشارت إلى أن الشراكة المجتمعية تواجه عدد من الصعوبات منها ضعف الاتصال و التنسيق بين القطاعين . و من المعوقات

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المجتمعية قلة وجود متخصصين، وغياب مفهوم الشراكة، وضعف التشجيع و جاءت هذه النتيجة متفقة مع ما جاءت به دراسة (المزين ، صبيح ،٢٠١٥) .

•معوقات اقتصادية: تتمثل في ضعف الموارد وقلة الإمكانيات.

كما انه من المحتمل أن تكون الشراكة غير فعالة إذا:

•لم تكن الشراكة في المصالح والقيم نفسها فهذا يجعل الاتفاق على الأهداف عملية صعبة.

•لا يوجد تقاسم في المسؤوليات والفوائد.

•شخص واحد أو شريك لديه القوة ويقود العملية.

•الشراكة لمجرد مواكبة المظاهر.

٤) فيما يتعلق بتحقيق الشراكة المجتمعية التأثير المرغوب على الظروف الاقتصادية و الاجتماعية توصلت الدراسة إلى أن الشراكة المجتمعية تسهم في تقليل الازدواجية في العمل، وتقلل من الهدر في الموارد، وتتيح إمكانية العمل معًا بما يسهم في تحسين الخدمات وتطوير البيئة، وبما ينعكس على النمو والتنمية. كما أن الشراكة المجتمعية أداة فاعلة تسهل عملية الدمج والتبادل بين الموارد، وقوة هذه الأداة تكمن في الميزات التي تخلقها الشراكة كمناخ ملائم لدعم رأس المال الاجتماعي من خلال وجود شبكة علاقات بين الجهات الفاعلة، وروابط تعزز مشاركة المعلومات وتبادل الموارد والرغبة في التعاون.

٥) فيما يتعلق بتأثير الشراكة المجتمعية على المشاركين توصلت نتائج الدراسة إلى أن القيمة المضافة للشراكة المجتمعية على المشاركين تظهر من خلال زيادة خبرات المشاركين ومهاراتهم، و تنمية مهارات التواصل بما ينعكس إيجابياً على قدرتهم على مواجهة التحديات و المشكلات ، و هو ما يمكن اعتباره وظيفة كامنه للشراكة المجتمعية.

كما أن الشراكة المجتمعية تتيح للمنظمات إمكانية الوصول للموارد و المعلومات و بذلك تساهم في تخفيف الأعباء والضغوط المالية ، و عليه يمكن تفسير استمرارية الشراكة المجتمعية بحسب ما جاءت به التبادلية بوجود قدر من التوازن بين الأخذ و العطاء .

٦) فيما يتعلق بمظاهر رأس المال الاجتماعي و أشكاله داخل الشراكة توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشراكة المجتمعية تنتج رأس المال الاجتماعي، ويظهر ذلك في العلاقات والشبكات الاجتماعية والثقة، وهذه موارد يمكن الاستفادة منها في عملية تكوين الشراكة ، فالشراكة المجتمعية تتكون من كيانين منفصلين اجتمعا معًا، وينطوي ذلك على وجود تنسيق، ووجود رأس مال اجتماعي يعمل على تخفيض التكاليف وتحقيق النتائج المتوقعة. كما أن الشراكة المجتمعية توفر شكلًا من أشكال رأس المال الاجتماعي، وهو رأس المال التجسيري ، ومصدر رأس المال الاجتماعي

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

في الشراكة رسمي ينتج في المؤسسات الرسمية. إضافة إلى أن رأس المال الاجتماعي يخلق ظروفًا ملائمة للعمل الجماعي؛ إذ يزيد من كفاءة العمل عن طريق زيادة نشر المعلومات، ويشجع على السلوك التعاوني، ويقلل من السلوكيات الانتهازية؛ بسبب وجود أشخاص يثقون في بعضهم و هو ما أشارت إلية دراسة (Park ,Feiock ,2005) حيث أكدا على أن راس المال الاجتماعي يعزز التفاعلات و يشجع على الالتزام .

٧) و عن أفضل الممارسات للتعامل مع القضايا التي تهدد الشراكة المجتمعية توصلت الدراسة إلى أن المهمة الرئيسة للشراكة هي إيجاد السبل التي يمكن للمنظمات بمهامها ومسؤولياتها المختلفة أن تتعاون في المجتمعات الديناميكية ، كما أن بناء بنية تحتية متينة، وتحديد الأدوار ومسؤوليات كل شريك بوضوح، وتوضيح الطابع التعاوني، وتطوير أساليب الاتصال، واتخاذ القرار كلها أشياء ضرورية للحفاظ على الشراكة. و من الممارسات للتغلب على القضايا التي تهدد الشراكة المجتمعية

- توضيح المسؤوليات وطبيعة التعاون.
- قواعد السلوك (التواصل الجيد بين الجهات الفاعلة والحضور المنتظم للاجتماعات) نقل المعلومات بين الشركاء.
- تقاسم الموارد المالية والبشرية.
- تبادل الموارد والمعلومات والأفكار.
- تكافؤ الفرص داخل الشراكة.
- مؤشرات أداء وأهداف محددة بوضوح.
- ضرورة وجود إستراتيجية لتفعيل الشراكة المجتمعية ، أشارت إلية دراسة (أبوالحديد،٢٠١٢)
- تعزيز ثقافة التعلم بأن يكون جميع الشركاء قادرين على التعلم من بعضهم، والسماح بتبادل الأفكار.

وأخيراً استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي : ما دور الشراكة المجتمعية في دعم رأس المال الاجتماعي ؟ حيث توصلت الدراسة إلى الدور الرئيس الذي تؤديه الشراكة في تنمية العلاقات بين المنظمات، وتوسيع الشبكات والهياكل الاجتماعية، وإسهام الشراكة في الوصول والانتشار إلى جمهور أوسع، والتعريف بالمؤسسة للمجتمع الخارجي بما يسهم في وجود رأس مال اجتماعي بين المنظمات، وينعكس بشكل إيجابي على عمل المنظمات، ويتيح إمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات، وبذلك يسهم في زيادة الثقة المجتمعية ، و من هذا المنطلق يمكن تفسير النتيجة السابقة بناء على ما جاء به بلاوو في الفكر التبادلي حيث يرى ان دخول

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الافراد في شراكات ينتج عنه علاقات و تفاعل و مشاعر تدعم راس المال الاجتماعي .كما أن العلاقات الشخصية في الشراكة تدعم عملية التكوين الشراكة ؛ لكونها تسهم في تسهيل عملية التواصل، وتقلل من الإجراءات، وتمنح إمكانية الوصول إلى الموارد .إضافة إلى الدور المحوري الذي تؤديه الثقة في تأسيس الشراكة المجتمعية والحفاظ عليها؛ إذ تعدُّ عاملًا مهمًّا عند اختيار الشريك؛ لذلك فإن ثقة المجتمع في المنظمة عامل استقطاب للجهات الخارجية؛ حيث أشار كولمان الى الثقة و الجدارة بالثقة تساعد المجموعة على ان تكون اكثر انتاجيه ، اضافه الى ان وجود الثقة بين الشركاء يساهم في تبادل المعلومات و الموارد و يقلل من السلوكيات الانتهازية و يؤكد على مصداقيه الاخر ، ذلك فإن وجود معايير أخلاقية كالثقة والتبادل والاحترام ضروري لبناء الشراكة والمحافظة على استمراريتها، وهو ما أكدته دراسة (Johnson 2007) التي أشارت إلى أن من أهم عوامل المحافظة على استدامة الشراكة قدرتها على بناء العلاقات وإرساء الثقة.

ومن مؤشرات رأس المال الاجتماعي في الشراكة المجتمعية هي وجود شبكة من العلاقات والهياكل الاجتماعية وما تشمله من معايير؛ كالثقة والاحترام والتقبل، وما تتيحه من إمكانية الوصول للمعلومات وتبادل للموارد، كذلك ما تساهم به الشراكة المجتمعية من الوصول للتنمية التي يسعى لها المجتمع .

التوصيات :

١) على الجهات المتشاركة ضرورة وضع خطة عمل واضحة لعملية الشراكة تتفق عليها جميع الأطراف، تتضمن:

- تحديد الأهداف بوضوح وفق خطة زمنية محددة.
- يعتمد على برنامج عمل وفق خطة منسقة، وعلى تحليل شامل للتغلب على المشاكل.
- تقييم الاحتياج بشكل واقعي.
- مراجعة منتظمة للأهداف والبرامج.
- توضيح الالتزامات والمسؤوليات والقيود لكل شريك، والتحديد الدقيق لها، واتخاذ قرار مشترك بشأنها.
- تطوير أساليب التواصل والاتصال.
- الاستفادة من موارد الشريك وإتاحة الفرصة لتبادل المعلومات والأفكار.
- بناء بنية تحتية متينة، وتحديد الأدوار الواضحة، وتوضيح الطابع التعاوني.
- وجود نظام اتصال منتظم لتنسيق التنفيذ.
- الاتفاق على معايير ومؤشرات للتقييم والرصد والتي تقوم على:

- أن تحدد الشراكة النتائج والتغيرات المراد الوصول إليها.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

- الاتفاق على مؤشرات رئيسية للقياس.
- تطوير إستراتيجية للتقييم تشمل أساليب مختلفة من الإحصائيات والاستبانات واستطلاعات الرأي.
- وجود متخصصين في مرحلة التقييم.

٢) توفير بيئة عمل داعمة للشراكة، من قبل الجهات المتشاركة و أهمية إيجاد آليات تساعد على التفعيل الجيد للشراكة، وذلك بناء على ما ظهر في الدراسة من وجود صعوبات إدارية متعلقة بالشراكة.

٣) على الحكومة وضع تشريعات تخص الشراكة المجتمعية وسبل تفعيلها، مع ضرورة وضع قواعد ولوائح وتدابير لتشجيع المؤسسات وتمكينها، فيما يتعلق بالشراكة وضمان قيام الحكومة بتقديم حوافز وامتيازات للقطاع الخاص.

٤) تقترح الدراسة إنشاء هيكل إداري وإدارة قانونية لتكون إطارًا رسميًّا للشراكة في كل مؤسسة، مع ضرورة أن تكون في كل مؤسسة جهة متخصصة في عملية مراقبة تفعيل الشراكة ومتابعتها.

٥) تقترح الدراسة توفير قاعدة بيانات حكومية فيما يتعلق بالمؤسسات، والتعرف على طبيعة كل مؤسسة ونطاق عملها، ورصد مخرجاتها من الشراكة.

٦) تفعيل دور القطاع غير الربحي شريكًا إستراتيجيًّا يعمل جنبًا إلى جنب مع القطاع الحكومي والخاص لتحقيق التنمية.

٧) ترى الدراسة أهمية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي في تنفيذ خطط التنمية وإعدادها، وذلك بناء على ما أظهرته نتائج كثير من الدراسات في كثير من الدول عن دور رأس المال في التنمية.

٨) يجب أن تقوم الشراكة منذ البداية على رؤية مشتركة لما يمكن أن يكون عليه الشراكة وسببها وأهميتها، وأن تقوم على التزام كل شريك بالعدالة الاجتماعية والرغبة العميقة في إحداث التغيير.

الخاتمة

من خلال ما يشهده المجتمع السعودي من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية وما يوكبها من تحديات طالت جميع المجالات تأتي أهمية الشراكة المجتمعية وسيلةً لتحقيق التنمية الطموحة التي تسعى إليها المملكة العربية السعودية، وانطلاقًا من دور الشراكة المجتمعية في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ بوصفها عاملًا لتحقيق التنمية بأشكالها ومظاهرها كافة؛ إذ إن من أبرز التزامات الرؤية تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال عقد شراكات بين جهات مختلفة، إضافة إلى زيادة الشراكة بين القطاع العام والخاص والاهتمام بثقافة التطوع.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

جاءت الدراسة الحالية لتسليط الضوء على الشراكة المجتمعية وعلاقتها برأس المال الاجتماعي؛ لكونه بعد هام في تحقيق التنمية، لما له من قدرة على تأمين الموارد وتقليل البيروقراطية بفضل الارتباط في الشبكات والعلاقات الاجتماعية، وما يتصل به من قيم ومعايير تبادل والاحترام والثقة.

وفي هذا الإطار تناولت الدراسة الحالية العلاقة بين الشراكة المجتمعية ودعم رأس المال الاجتماعي، فقُسِّمت الدراسة بابين، الباب الأول يتضمن الإطار النظري، وتكون من أربعة فصول، يعرض الفصل الأول مدخل الدراسة، والفصل الثاني الاتجاهات النظرية والدراسات السابقة، والفصل الثالث الشراكة المجتمعية رؤية تحليلية، والفصل الرابع رأس المال الاجتماعي، في حين يتضمن الباب الثاني الجانب الميداني للدراسة والتي قُسِّمت ثلاثة فصول: الإجراءات المنهجية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، والنتائج العامة وتوصيات الدراسة.

واستطاعت الدراسة تحقيق أهدافها من خلال التعرف على واقع الشراكة المجتمعية في المجتمع السعودي وأهدافها ومجالاتها وسبل تفعيلها، والوقوف على أهم الصعوبات وأفضل الممارسات للتغلب عليها.

كذلك التعرف على دور الشراكة المجتمعية في دعم رأس المال الاجتماعي؛ إذ أظهرت الدراسة دور الشراكة في تنمية العلاقات والهياكل والشبكات الاجتماعية، إضافة إلى الاحترام، وإمكانية تبادل المعلومات، وما تتيحه من إمكانيات الوصول إلى الموارد.

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات، منها: وضع خطة عمل واضحة للعملية التشاركية، وضرورة توفير بيئة عمل داعمة للشراكة، وإيجاد آليات تساعد على التفعيل الجيد للشراكة، كذلك ضرورة الاستفادة من رأس المال الاجتماعي في تنفيذ خطط التنمية وإعدادها.

ويؤمل من الدراسة الحالية أن تكون بداية جيدة للدراسات المتعلقة برأس المال الاجتماعي؛ لكونه مجالًا حيويًّا للمزيد من الأبحاث ذات العلاقة.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

مصادر ومراجع الدراسة

أولًا: المصادر.

القرآن الكريم.

ابن منظور، جمال الدين. (١٩٩٧). *لسان العرب*. المجلد السادس. دار صادر.

ثانيًا: المراجع العربية.

أبو النصر، مدحت محمد. (٢٠١٥) *المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات*. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

بالنور، علاء الدين. (د.ت). *الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل سياسة التشغيل وتحقيق التنمية المستديمة في الدول العربية*، دراسة في نجاعة المقاربات النظرية الحديثة لخلق فرص العمل. جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

بدوي، ثروت. (١٩٧٥). *النظم السياسية*. دار النهضة العربي.

تيرنر، جوناثان. (٢٠٠٠). *بناء نظرية علم الاجتماع(ط٢)*. ترجمة محمد سعد فرح، منشأة المعارف بالإسكندرية.

الجهني، رانيا خالد. (٢٠١٨). *تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومنظمات المجتمع المحلي لتنمية رأس المال البشري*. (دراسة تطبيقية على كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة أم القرى في مكة المكرمة). دراسة مقدمة لنيل درجة ماجستير التنظيم والإدارة في الخدمة الاجتماعية، جامعة أم القرى.

جونز، فيلب. (٢٠١٠). *النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية*. ترجمة محمد خواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع.

الجوهري، عبدالهادي. (١٩٧٨). *المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية. المجلة الاجتماعية القومية*، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

جيلالي، بن أحمد. (٢٠٢٠). *دور توزيع الإنفاق العام في التنمية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة. (٢٠٠٠-٢٠١٨)*. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ٦(١).

حافظ، عبد الناصر علك، النقار، عبد الله حكمت، وعدنان، وفاء. (٢٠١٢). الاستثمارات الفاعلة لذكاء الأعمال وفقًا لمدخل رأس المال الاجتماعي: عرض نظري تحليلي. مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، العدد الثالث والتسعون.

الحسن، إحسان محمد. (٢٠١٥). *النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة*. دار وائل للنشر.

الحلبي، جوهر. (١٩٨٤). *محاضرات في التنمية الاجتماعية*. دار المعرفة الجامعية.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

حمد، إسعاف. (٢٠١٥). *رأس المال الاجتماعي: مقاربة تنموية مجلة جامعة دمشق*. المجلد ٣١(٣).

درويش، أحمد عبد الرؤوف. (٢٠١٣). *قضايا التنمية في الدول النامية مقدمة في سيسيولوجيا التنمية*. دار الوفاء.

الدولابي، مهنا بن عبد الله، جاد، صلاح سامي. (د، ت). *الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية– الاهتمام الدولي، الآليات، استراتيجيات التعليم، التقييس، الجودة*. ورقة عمل بالهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، جامعة الملك فيصل.

رحال، نور عادل. (٢٠١٣). *مؤسسات المجتمع المدني وإنتاج رأس المال الاجتماعي*. دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة اليرموك.

رشيد، ابتهال جاسم. (٢٠١٦). *الفنون الصحفية والمجتمع المدني*. دار غيداء للنشر والتوزيع.

الرشيدي، عبد الونيس محمد، العنزي، نشمي حسين، والقصاص، ياسر عبد الفتاح. (٢٠١٧). *المشاركة المجتمعية رؤية من منظور الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي*. مكتبة الرشد.

الرفاعي، كريمة السيد بنداري. (٢٠١٥). *تنمية رأس المال الاجتماعي، مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين*، العدد الرابع والخمسين.

الرمحي، أحمد. (٢٠١٠). *ورقة سياسات تعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية*. مؤسسة CHF.

السالم، سالم محمد. (٢٠٠٩). *معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية*. ورقة عمل مقدمة في منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

السبيعي، نورة محمد وسنبل، فائقة عباس. (٢٠١٩). *متطلبات الشراكة المجتمعية ومعوقاتها من وجهة نظر المديرات والمعلمات بالمدارس الثانوية بمحافظة الخرمة وتوابعها*. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد ٣(٢٥)، ١٣ أكتوبر ٢٠١٩.

السروجي، طلعت مصطفى وآخرون. (٢٠٠١). *التنمية الاجتماعية المثال والواقع*. مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان.

السلطان، فهد. (٢٠٠٥). *المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لشراكة مجتمعية فاعلة*. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

سليم، محمد. (٢٠٠٥). *الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق*. دار الفجر.

شتواني، حياة. (د.ت). *الدعم التربوي أداة فعالة لتجاوز أشكال التعثر الدراسي*، مجلة علوم التربية، العدد٦١

الشرعي، بلقيس غالب. (٢٠٠٧). *مؤتمر الإصلاح المدرسي دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي دراسة تحليلية*. دراسة مقدمة لمؤتمر الإصلاح المدرسي تحديات وطموحات كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

شقلبوا، نوري محمد أحمد. (٢٠١٣). *رأس المال بين عمال الصناعة وانعكاسه على التنمية المستديمة*. دار الكتب الوطنية.

شكارة، عادل عبدالحسين. (١٩٨٣). *المشاركة الشعبية وضروراتها في التنمية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم*. معهد البحوث والدراسات العربية.

شيا، محمد. (د.ت). *المنهجيات الكمّية والكيفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. محاضرة ألقيت في المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية.

صابر، محي الدين. (١٩٦٢). *الإدارة المحلية ودورها في تنمية المجتمع*. مطبعة مركز تنمية المجتمع.

صديق، أسماء أبو بكر. (٢٠١٤). *جامعة العلوم الصحراوية مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية*، محافظة الوادي الجديد نموذجا دراسات تربوية ونفسية. مجلة كلية التربية بالزقازيق، عدد٨٥.

صندوق تطوير وإقراض البلديات. (٢٠٠٩). *المشاركة والمشورة المجتمعية دليل عملي تدريبي*.

صيام، شحاته. (٢٠٠٩). *النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة*، مصر العربية للنشر والتوزيع.

الطاهر، رشيدة. (٢٠٠٧). *التخطيط للتكامل بين الوحدات المستحدثة بالمدارس في ضوء المشاركة المجتمعية*. جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، قسم أصول التربية.

العازمي، مسعود سلامة ناهي. (٢٠١٤). *درجة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة التربية في دولة الكويت*. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية العلوم التربوية.

عباس، منال محمد. (٢٠١٤). *المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية*. دار المعرفة الجامعية.

عبد التواب، ناصر عويس. (٢٠١٠). *الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية لدعم الممارسة المهنية للخدمات*

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد ٣(٣٢).
عبد الجواد، مصطفى خلف. (٢٠٠٢). *قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع*. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
عبد الحميد، إنجي محمد. (٢٠١٠). *دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر*. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول.
عبد الستار، رضا محمد. (٢٠١٠). *الشراكة في مجال تعليم الكبار من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع*. المؤتمر السنوي الثامن للمنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي -الواقع والرؤى المستقبلية، مصر.
عبد الفتاح، محمد زين العابدين. (٢٠١٣). *تصور مقترح لتطوير وتفعيل الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني وبقية القطاعات*. بحث منشور، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، يوليو ٢٠١٣، العدد ١٥.
عبد اللطيف، رشاد أحمد. (١٩٩٦). *المشاركة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي-نموذج تدريبي*. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد ١، أكتوبر ١٩٩٦.
عبد المعطي، عبد الباسط. (١٩٩٨). *اتجاهات نظرية في علم الاجتماع*. عالم المعرفة.
عبيدان، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد. (١٩٩٨). *البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه (ط٦)*. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
عثمان، إبراهيم عيسى. (٢٠٠٨). *النظريات المعاصرة في علم الاجتماع*. دار الشروق.
العرباوي نصير. (٢٠١٣). *مستقبل الشراكة الأور ومتوسطية*. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، العدد ١٧.
علام، سعد طه. (٢٠٠٦). *التنمية والمجتمع*. عربية للطباعة والنشر.
فوكو ياما، فرانسيس. (١٩٩٨). *الثقة: الفضائل الاجتماعي وتحقيق الازدهار*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
القرشي، محسن. (د. ت). *المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية*. جامعة أم القرى-كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط.
قنديل، أماني. (٢٠٠٥). *دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية*.
محروس، محمد الأصمعي. (٢٠٠٥). *الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق*. دار الفجر للنشر والتوزيع.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

محسن، سميح. (٢٠٠٧). *التحول الديمقراطي: التجربة الفلسطينية من النجاح الى الفشل*. ورقة عمل مقدمة في منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٧.

المحمودي، محمد سرحان. (٢٠١٩). *مناهج البحث العلمي (ط٣)*. دار الكتب.

مرشد، عارف عادل. (٢٠٠٧). *الديمقراطية مفهومها ونشأتها ومقوماتها*. المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية.

المزين، سلمان، وصبيح، لينا. (٢٠١٥). *معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل الحد منها*. مجلة جامعة النجاح للأبحاث. (العلوم الإنسانية). المجلد ٢٩(٩).

مسعود، أماني. (٢٠٠٣). *الفقر ورأس المال الاجتماعي– دراسة دور المنظمات غير الحكومية في تخليق رأس المال الاجتماعي*. مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

مصطفى، مريم. (١٩٨٦). *العوامل الاجتماعية المؤثرة في تنمية المجتمع*. كلية التربية، جامعة المنصورة.

معتوق، فريدريك. (٢٠٠١). *معجم العلوم الاجتماعية*. (إنجليزي-فرنسي-عربي). أكاديميا.

ناصر، محمد. (٢٠٠٦). *التربية الأخلاقية*. دار وائل للنشر.

نامق، صالح الدين. (١٩٨٦). *قضايا التخلف الاقتصادي*. دار النشر المعارف.

وديع، محمد عدنان. (٢٠٠٢). *مفهوم التنمية*. المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية.

ثالثًا: المراجع الأجنبية.

Bourdieu, Pierre. (1986). *The Form Of Capital, In John.G.Richard. (EDT). Hand Book Of Theory And Research In Sociolojy Of Education*. New York, Greenwald Press

Coleman, J. S. (1988). *Social Capital In The Creation Of Human Capital.* American Journal Of Sociology, Vole. 94.

Eilbert, K. & Lafronza, V. (2005*). Working Together For Communityhealth—A Modeland Case Studies.* Evaluation And Program Planning,28, 185–199. Retrieved April 28, 2009 From Science Direct Database.

Fabio Sabatini,. (2006). *The Empirics Of Social Capital And Economic Development: A Critical Perspective*, Department Of Public Economics And SPES Development Studies Research Centre, University Of Rome La Sapiens, And Department Of Economics, University Of Casino.

ISSN : *2537-0421* eISSN : *2537-043X*

Frank, F. & Smith, A. (2000). *The Partnership Handbook Ottawa: Minister Of Public Works And Government Services Canada Cat*. No. Mp. 43 -373 /12000e.

Harpham, Trudy, Measuring *The Social Capital Of Children*, South Bank University

Johnson ,Catherine H. (2007). *The Role Of Social Capital In Creating Sustainable Partnerships.A Dissertation Submitted Impartial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Education Department Of Educational Leadership*,Central Michigan University Mount Pleasant, Michigan

Kchaich, Mariem. (2016). *The Impact Of Social Partnership On The Environment*, Journal Of Economic Development, Environment And People , Volume 5, Issue 4.

Kurten, D. (1990). *Getting To The 21st Century: Voluntary Action And The Global Agenda*. West Hartford: Kumara Press

Lalanne, L. Les Champs(1988). *Socio-Institutionnels Et Les Orientations De Politique Sociale Dans Lesquelles Se Développent Les Actions Collectives.* Actions Collectives Et Travail Social. Paris..

Lapping, Mark B., Thomas L. Daniels, And John W Keller. (1989). *Rural Planning And Development In The United States*. New York: The Guildford Press

OCDE ,. (Organization De Development Et De Cooperation Economies). ,. (2001). *Du Bien Ere Des Nations:* Le Role Du Capital Human Et Social , Paris

Park , Hyung Jun & Feiock , Richard C. (2005). *Collaborative Approaches To Economic Development: Regional Development Partnerships And Social Capital , Askew School Of Public Administration And Policy & Devoe Moore Center, Program In Local Governance Florida State University Tallahassee* , Paper Present At The Annual

ISSN : ***2537-0421*** **eISSN :** ***2537-043X***

Meeting Of The Midwestern Political Science Association Annual Meeting, April 7-11, 2005 .

Putnam, R.D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse And Revival Of American Community*, New York: Simon Schuster

Tranel,Mark And Kay Gasen.(N.D). *Public Policy Research,Community Partnerships: A Sustainable Resource For Nongovernmental Organizations University Of Missouri-St. Louis7*

Uphpoff,Norman And Krishna,Anirudh,(1999). ,*Mapping And Measuring Social Capital: A Conceptual Empirical Study Of Collective Action For Conversing And Developing Watersheds In Rajasthan In India* , Washington,D.C,Sci Working Paper NO. 13, June 1999.

Van Deth, Jan W.(2008). *Measuring Social Capital. Pp. 150-176 In The Handbook Of Social Capital Edited By Dario Castiglione, Jan Van Deth*, And Guglielmo Wolleb. New York: Oxford University Press.

ISSN : ***2537-0421*** **eISSN :** ***2537-043X***